جمعية مصارف لبنان

التقرير السنوي

2023

جمعية مصارف لبنان

التقرير السنوي
2023

المحتويات

المقدمة

بيانات القطاع المصرفي 5

مجلس إدارة جمعيّة مصارف لبنان المنتخب في 29 حزيران 2021 6

الأمانة العامة لجمعيّة مصارف لبنان 7

المصارف الأعضاء في جمعيّة مصارف لبنان في العام 2023 8

فئات المصارف العاملة في لبنان في العام 2023 9

تقرير مجلس الإدارة

القسم الأول : التطورات الاقتصادية العامة في العام 2023 11

أولاً - الاقتصاد اللبناني 12

ثانياً - المالية العامة والمديونية العامة 15

ثالثاً - التطورات النقدية 19

رابعاً - المدفوعات الخارجية 28

خامساً - النشاط المصرفي في العام 2023 35

القسم الثاني : تعاميم مصرف لبنان 44

مضمون أهم التعاميم التي صدرت خلال العام 2023 والأشهر الأولى من العام 2024 45

المحتويات

القسم الثالث : الموارد البشرية في المصارف اللبنانية 53

أولاً - العاملون في المصارف في لبنان في العام 2023 54

ثانياً - نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية في العام 2023 59

القسم الرابع : جداول إحصائية 61

المقدمة

بيانات القطاع المصرفي

01 مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان
المنتخب بتاريخ 29 حزيران 2021

الرئيس

الدكتور سليم صفير
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك بيروت ش.م.ل. (75)

نائب الرئيس

السيد نديم قصار
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
فرنسبنك ش.م.ل. (1)

أمين السرّ

السيد وليد روفايل
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل. (10)

أمين الصندوق

السيد عبد الرزاق عاشور
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
فينيسيا بنك ش.م.ل. (58)

الأعضاء

السيد سعد أزهري
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. (14)

السيد أنطون صحناوي
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل. (19)

معالي السيدة ريّا حفار الحسن
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك البحر المتوسط ش.م.ل. (22)

الشيخ غسان عساف
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل. (28)

السيد سمعان باسيل
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك بيبلوس ش.م.ل. (39)

الدكتور جوزف طربيه
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
الإعتماد اللبناني ش.م.ل. (53)

السيد سمير حنا
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك عوده ش.م.ل. (56)

الدكتور تنال الصبّاح
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
البنك اللبناني السويسري ش.م.ل. (63)

( ) رقم المصرف على اللائحة الرسمية الصادرة عن مصرف لبنان.

02 جمعية مصارف لبنان
تأسّست عام 1959

الأمـــانـــة العـــامة

الأمين العام
الدكتور فادي خلف

مدير الشؤون المالية والإدارية
السيد كرم يارد

مدير الدراسات والإحصاء
الدكتور الياس الأشقر

جمعية مصارف لبنان

العنوان: بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب.: 976 بيروت – لبنان
هاتف : 970500 (1) (961+)
فاكس: 970501 (1) (961+)
الموقع الإلكتروني: www.abl.org.lb

المعهد العالي للدراسات المصرفية

العنوان: بيروت، شارع هوفلين
حرم العلوم الإجتماعية/جامعة القديس يوسف
هاتف: 204739 (1) (961+)
فاكس: 204738 (1) (961+)
البريد الإلكتروني: iseb@usj.edu.lb
الموقع الإلكتروني: www.usj.edu.lb

03 المصارف الأعضاء في جمعيّة مصارف لبنان في العام 2023

أ- الأعضاء العاملون

1 (1) فرنسبنك ش.م.ل.
2 (3) بنك مصر لبنان ش.م.ل.
3 (5) البنك العربي ش.م.ع.
4 (10) البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.
5 (11) البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.
6 (14) بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
7 (16) بنك فدرال لبنان ش.م.ل.
8 (19) بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل.
9 (22) بنك البحر المتوسط ش.م.ل.
10 (28) بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.
11 (36) بنك الاعتماد الوطني ش.م.ل.
12 (39) بنك بيبلوس ش.م.ل.
13 (41) مصرف الإسكان ش.م.ل.
14 (48) سرادار بنك ش.م.ل.
15 (52) بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.
16 (53) الاعتماد اللبناني ش.م.ل.
17 (56) بنك عوده ش.م.ل.
18 (58) فينيسيا بنك ش.م.ل.
19 (62) مصرف شمال افريقيا التجاري ش.م.ل.
20 (63) البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.
21 (68) الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان ش.م.ل.
22 (73) بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل.
23 (75) بنك بيروت ش.م.ل.
24 (90) البنك العربي الافريقي الدولي
25 (92) بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل.
26 (93) بنك بيمو ش.م.ل..
27 (94) بنك لبنان والخليج ش.م.ل.
28 (95) البنك السعودي اللبناني ش.م.ل.
29 (101) بنك الموارد ش.م.ل.
30 (103) الاعتماد المصرفي ش.م.ل.
31 (108) فرست ناشونال بنك ش.م.ل.
32 (109) بنك البركة ش.م.ل.
33 (110) بنك مياب ش.م.ل.
34 (111) بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل.
35 (113) بنك البحر المتوسط للإستثمار ش.م.ل.
36 (115) سيتي بنك ن.أ.
37 (118) البنك العربي (سويسرا) لبنان ش.م.ل.
38 (121) فرنسبنك للأعمال ش.م.ل.
39 (123) بنك بيبلوس للأعمال ش.م.ل.
40 (125) بيت التمويل العربي ش.م.ل. (مصرف إسلامي)
41 (127) بنك بلوم للتنمية ش.م.ل.
42 (130) بنك بيروت للاستثمار ش.م.ل.
43 (135) بنك انتركونتننتال لبنان للإستثمار ش.م.ل.
44 (139) لي بنك ش.م.ل (ليفنت إنفستمنت بنك)
45 (141) بنك الإستثمار ش.م.ع. (شركة مساهمة عامة)
46 (142) لوسيد انفستمنت بنك ش.م.ل.

ب – الأعضاء غير العاملين

(مكاتب تمثيل لمصارف أجنبية)

1 Access Bank PLC
-2 إينتيزا سانباولو س.ب.أ
-3 جي.بي. مورغان تشيز بنك ن.أ.

ملاحظات وتعديلات :

- الرقم بين قوسين الذي يسبق إسم المصرف هو الرقم الرسمي المعتمد من قبل مصرف لبنان.
- شطب اسم «بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار ش.م.ل.» المسجّل تحت رقم 114، بموجب قرار مصرف لبنان رقم 13550 تاريخ 2023/5/2 (ج.ر. عدد 2023/20).

04 فئات المصارف العاملة في لبنان (كما في نهاية 2023)

1- المصارف التجارية

أ- المصارف اللبنانية ش.م.ل. :

1. (1) فرنسبنك ش.م.ل.
2. (10) البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.
3. (11) البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.
4. (14) بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
5. (16) بنك فدرال لبنان ش.م.ل.
6. (19) بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل.
7. (22) بنك البحر المتوسط ش.م.ل.
8. (28) بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.
9. (36) بنك الاعتماد الوطني ش.م.ل.
10. (39) بنك بيبلوس ش.م.ل.
11. (48) سرادار بنك ش.م.ل.
12. (52) بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.
13. (53) الاعتماد اللبناني ش.م.ل
14. (56) بنك عوده ش.م.ل.
15. (58) فينيسيا بنك ش.م.ل.
16. (63) البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.
17. (68) الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان ش.م.ل.
18. (75) بنك بيروت ش.م.ل.
19. (93) بنك بيمو ش.م.ل.
20. (94) بنك لبنان والخليج ش.م.ل.
21. (95) البنك السعودي اللبناني ش.م.ل.
22. (101) بنك الموارد ش.م.ل.
23. (103) الاعتماد المصرفي ش.م.ل.
24. (108) فرست ناشونال بنك ش.م.ل.
25. (110) بنك مياب ش.م.ل.
26. (127) بنك بلوم للتنمية ش.م.ل.[1]

ب- مصارف لبنانية (ش.م.ل.) ذات مساهمة عربية أكثرية

1. (3) بنك مصر لبنان ش.م.ل.
2. (62) مصرف شمال افريقيا التجاري ش.م.ل.
3. (73) بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل.
4. (92) بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل.
5. (109) بنك البركة ش.م.ل.[1]
6. (125) بيت التمويل العربي ش.م.ل. (مصرف إسلامي)[1]

ج- المصارف العربية

1. (5) البنك العربي ش.م.ع.
2. (90) البنك العربي الافريقي الدولي
3. (141) بنك الإستثمار ش.م.ع.

د- المصارف الأجنبية

1. (115) سيتي بنك ن. أ.

ملاحظة :

إن الرقم الموجود بين قوسين الذي يسبق إسم المصرف هو الرقم الرسمي المعتمد من قبل مصرف لبنان.

(1) مصارف إسلاميّة

2 – مصارف الأعمال والتسليف المتوسط والطويل الأجل ش.م.ل.

1. (41) مصرف الإسكان ش.م.ل.
2. (111) بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل.
3. (113) بنك البحر المتوسط للإستثمار ش.م.ل.
4. (118) البنك العربي (سويسرا) لبنان ش.م.ل. (2)
5. (121) فرنسبنك للأعمال ش.م.ل.
6. (123) بنك بيبلوس للأعمال ش.م.ل.
7. (130) بنك بيروت للاستثمار ش.م.ل.
8. (135) بنك انتركونتيننتال لبنان للإستثمار ش.م.ل.
9. (139) لي بنك ش.م.ل. (ليفنت انفستمنت بنك)
10. (142) لوسيد انفستمنت بنك ش.م.ل.

(2) مصرف ذو مساهمة عربية أكثرية.

القسم الأول

التطورات الإقتصادية العامة في العام 2023

1 – الإقتصاد اللبناني

1-1

حقّق الاقتصاد اللبناني تحسّناً مطلع العام 2023 جراء الحركة السياحية المميزة وأداء القطاعَيْن الزراعي والصناعي وبعض قطاعات الخدمات وتحسّن القدرة الشرائية لشريحة كبيرة من اللبنانيين وذلك بالرغم من الفراغ الرئاسي للعام الثاني على التوالي وإدارة الدولة من خلال حكومة تصريف أعمال. إلاّ أن أعباء ازدياد النزوح السوري وانعكاسات الصراع في غزة الذي بدأ في مطلع تشرين الأول من العام شكّلا صدمة سلبية للنمو الاقتصادي. وكان لعدم وضع خطة شاملة لحلّ الأزمة والبدء بتنفيذها وغياب أية استراتيجية فعالة لإصلاح النظام المصرفي وعدم التوصّل إلى اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي، فضلاً عن التأجيل القائم في التنقيب واستخراج النفط والغاز انعكاسات سلبية على الوضع الاقتصادي العام. وتشير المعطيات إلى أن مفاعيل الأزمة الاقتصادية استمرّت خلال العام 2024، في ظلّ الضغوط على مجاميع الاستثمار وقطاع السياحة وغيرها من القطاعات جراء الحرب والعدوان على لبنان. مع ترجيح أن يشهد الاقتصاد نمواً سلبياً نتيجة الأضرار والخسائر الضخمة والتي قد لا تقلّ عن 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

2-1

استناداً إلى تقرير البنك الدولي، كان من المتوقّع أن يحقّق الاقتصاد اللبناني، قبل نشوب الصراع في غزة، نمواً بنسبة 0,2% في عام 2023 ناجم عن موسم سياحي قوي، وتدفّق ملحوظ للتحويلات المالية، وزيادة في دولرة الرواتب، بالإضافة إلى إشارات عن استقرار في نشاط القطاع الخاص. إلاّ أن التقديرات تحوّلت إلى سلبية مع انكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0,2% مع اندلاع الصراع، مقابل انكماش بنسبة 0,6% في العام 2022. تجدر الإشارة إلى أن مديرية الإحصاء المركزي أصدرت مؤخّراً أرقام الناتج المحلي للعام 2021 والذي بلغ 245572 مليار ليرة، أي ما يعادل 19,8 مليار دولار على أساس سعر صرف 12413,7 ليرة للدولار، وسجّل العام المذكور نمواً حقيقياً بنسبة 2%.

3-1

ويبقى نشاط القطاع السياحي المرتكز بشكل كبير على إنفاق وتحويلات المغتربين وعلى السياحة الداخلية للبنانيّين المقيمين، داعماً أساسياً للحركة الاقتصادية القائمة ومتمايزاً على العموم عن باقي القطاعات. في هذا الإطار، يقدّر المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC)، أن تنخفض حصّة القطاع السياحي إلى 5,5% من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان في العام 2024 متأثّرة بحرب غزة مقابل 6,6% في العام 2023. وأمّن القطاع السياحي، وبحسب المصدر ذاته، 22,7% من العمالة الإجمالية في لبنان في العام 2023. أما القطاعات الاقتصادية الأخرى، فلم يكن أداؤها مشجّعاً في العام 2023 كما تظهره المؤشرات الاقتصادية الواردة لاحقاً في نهاية هذه الفقرة، وتأثّر بعضها بتوقّف الإدارات العامة عن العمل لأوقات طويلة.

4-1

على صعيد المالية العامة، أدّت الإجراءات التي اتّخذتها وزارة المالية لتعبئة الإيرادات من تحقيق عجز مالي قريب من الصفر في العام 2023 حسب معطيات أوّلية غير نهائية. كما تمّ إقرار قانون موازنة العام 2024 ضمن المهلة القانونية ومع صفر عجز أيضاً، غير أن إجراءات إضافية لناحية تحسين الجباية ووقف التهرّب والهدر مطلوب اتّخاذها لتعزيز المالية العامة للتمكّن من زيادة النفقات التشغيلية وخاصة النفقات الاستثمارية.

5-1

وبفعل عدم معالجة الأزمة الاقتصادية وتفرّعاتها بالجدّية والسرعة المطلوبة وإعادة الثقة بالاقتصاد وبالنظام المصرفي والمالي، بات الاقتصاد النقدي كبيراً

وبلغ حجم الاقتصاد النقدي مستويات مرتفعة جداً بالمقاييس العالمية. وحسب البنك الدولي، تواصل ارتفاع حجم الاقتصاد النقدي من 4,5 مليارات دولار أو 14,2% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020 إلى 6 مليارات دولار أو 26,2% من الناتج في العام 2021 ثم إلى 9,86 مليارات دولار أو 45,7% من الناتج في العام 2022. وهذا الأمر يشكّل بيئة حاضنة لعمليات غير شرعية وجرمية وغير ذلك، وساهم من بين عدة أسباب في وضع لبنان في تشرين الأول 2024 على اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي، من هنا أهمية توسيع الاقتصاد الشرعي عبر استعادة الثقة بالنظم القانونية المصرفية والمالية.

مؤشرات الإقتصاد الحقيقي

	2020	2021	2022	2023
معدل النمو الحقيقي (%)	-24,6	2,0	-0,6	-0,2
تغيّر أسعار الاستهلاك (متوسط الفترة) %	84,9	154,8	171,2	221,3
الناتج المحلّي الإجمالي (مليار د.أ.)	25,0	19,8	-	-
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	-2,8	-4,6	-7,3	-5,6

المصادر :
- معدل النمو الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي: إدارة الإحصاء المركزي بالنسبة إلى العامَيْن 2020 و2021 والبنك الدولي بالنسبة للعامَيْن 2022 و2023
- تغيّر أسعار الاستهلاك: إدارة الإحصاء المركزي
- رصيد الحساب الجاري: مصرف لبنان

6-1

وتسارعت وتيرة ارتفاع معدل التضخم، إذ بلغ في المتوسط 221,3% في عام 2023 مقابل 171,2% في العام الذي سبق. ونتج الارتفاع بشكل رئيسي عن التراجع الكبير لمتوسط سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي في السوق الموازية في العام المذكور مقارنة مع العام 2022. وأثّر ذلك بشكل مباشر على أسعار السلع المستوردة، وأسعار السلع والخدمات المحلّية. ونتج أيضاً ارتفاع معدّل التضخّم عن احتساب الدولار الجمركي على سعر صيرفة منذ منتصف أيار 2023، وأيضاً عن ارتفاع كلفة الشحن البحري للبضائع على نحو ملحوظ منذ تشرين الأول 2023 بسبب الحرب الدائرة في غزّة.

7-1

وفي مطلع آب 2023، تسلّم نائب الحاكم الأول لمصرف لبنان مهام الحاكم، وشرع المصرف المركزي في إصلاحات محدودة إنما مشجّعة كوقف عمل منصة صيرفة والإعلان عن إنشاء منصة بلومبرغ التي لم يبدأ العمل بها بعد، بالإضافة إلى التوقّف عن إقراض الحكومة خارج الأُطُر القانونية واتّخاذ خطوات نحو توحيد أسعار الصرف وتوسيع دائرة الاستفادة من التعميمَيْن 158 و166 مؤخراً. ووسط السياسة النقدية الجديدة المتّبعة، تمّ احتواء تراجع سعر صرف الليرة، والذي يعرف استقراراً عند 89500 ليرة للدولار منذ تموز 2023 ولغاية تاريخ إعداد هذا التقرير، وبالتالي خفض الضغوط التضخمية. وقد سُجّل انخفاض في حجم النقد في التداول خارج مصرف لبنان من 80171 مليار ليرة في نهاية العام 2022 إلى 58096 مليار ليرة في نهاية العام 2023 نتيجة انخفاض كلفة الكاش بالليرة من 20% إلى 1% وعودة استعمال بطاقات الدفع، وارتفعت في المقابل فائدة الإنتربنك بالليرة من 15% في نهاية العام 2022 إلى 60% في نهاية العام 2023 بحسب مصرف لبنان. ويُشار إلى أن النقد في التداول

بات 49935 مليار ليرة في منتصف تشرين الثاني 2024. كما تباطأت وتيرة تراجع الموجودات الخارجية لمصرف لبنان بالعملات الأجنبية، إذ بلغت 9642 مليون دولار في نهاية العام 2023 مقابل 10398 مليون دولار في نهاية العام 2022، مع الإشارة إلى أن هذه الموجودات ازدادت من 8673 مليون دولار في نهاية آب 2023 إلى 10665 مليون دولار في نهاية أيلول 2024 قبل أن تنخفض إلى 10197 مليون دولار في منتصف تشرين الثاني 2024. وارتبط هذا الانخفاض بالإجراءات الاستثنائية التي اتّخذها مصرف لبنان بشأن التعميمَيْن 158 و166 وتأمين رواتب الموظفين في القطاع العام بالدولار.

8-1

في العام 2023، انخفض العجز في الميزان التجاري بحوالي المليار دولار، كما انخفض العجز في الحساب الجاري بحوالي 1,7 مليار دولار. وتراجعت نسبة العجز في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من 35% في العام 2022 إلى 30% في العام 2023.

أبرز المؤشّرات الإقتصادية لعامَيْ 2022 و 2023

	2022	2023
عدد عمليات البيع العقارية	79,990	23,679
عدد المعاملات (الصفقات) العقارية	147,038	53,901
القيمة الإجمالية للمبيعات العقارية (مليار ليرة)	21,649	107,392
الرسوم العقارية (مليار ليرة)	1,788	4,534
مساحات البناء المرخّص بها (ألف متر مربع)	9,575	5,338
تسليمات الإسمنت (ألف طن)	2,124	2,363
قيمة الشيكات المتقاصّة بالليرة (مليار ليرة)	40,923	65,938
قيمة الشيكات المتقاصّة بالعملات الأجنبية (مليون دولار)	10,288	3,292
عدد البواخر	1,193	1,371
حجم البضائع المفرغة (طن)	4,479,704	4,415,069
حجم البضائع المشحونة (طن)	960,492	982,178
عدد المستوعبات المفرغة	165,148	163,747
إيرادات المرفأ (ألف دولار)	113,070	غ.م.
الواردات الزراعية (مليون دولار)	1,540	1,732
الصادرات الزراعية (مليون دولار)	327	227
كمّيات الواردات الزراعية (ألف طن)	1,734	1,895
كمّيات الصادرات الزراعية (ألف طن)	425	401
كميات البضائع المفرغة (ألف طن)	11,542	11,771
عدد الوافدين	3,119,404	3,477,466
عدد المغادرين	3,199,748	3,616,608

المصادر : مصرف لبنان، مديرية الشؤون العقارية، نقابتا المهندسين في بيروت وطرابلس، مطار رفيق الحريري الدولي، إدارة واستثمار مرفأ بيروت، مديرية الجمارك.

2 – المالية العامة والمديونية العامة

2-1

مع غياب الإحصاءات الرسمية الموقوفة في نهاية العام 2021، واستناداً إلى أرقام أوّلية توافرت ونُشرت في الوسائل الإعلامية تبيّن في ما يتعلّق بالمالية العامة للعام 2023 الآتي :

- بلغت قيمة المقبوضات 242 ألف مليار ليرة أو 2,7 مليار دولار على أساس سعر صرف 89500 ليرة للدولار الواحد. ويعود الارتفاع الكبير إلى المباشرة باحتساب الدولار الجمركي بسعر منصة صيرفة منذ منتصف شهر أيار 2023. وقد تمّ تحصيل نصف إيرادات الخزينة بالعملة اللبنانية نقداً بالتوافق بين مصرف لبنان ووزارة المالية من أجل ضبط السيولة وحسن إدارتها وتحقيق استقرار نقدي. وتمّ تحصيل أكثر من 300 مليون دولار FRESH بغالبيته من المرفأ والمطار.
- بلغت قيمة المدفوعات 203 آلاف مليار ليرة أو 2,3 مليار دولار على أساس سعر صرف 89500 ليرة للدولار، علماً أن الإنفاق تمّ على أساس القاعدة الاثنَيْ عِشرية لموازنة العام 2022 لعدم إقرار قانون موازنة العام 2023، واضطرت الحكومة إلى إعطاء سلف خزينة.
- وعليه، يكون الفائض في الموازنة العامة قد بلغ 39 ألف مليار ليرة أو 0,4 مليار دولار في العام 2023، أي حوالي 2% من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي.

2-2

وتوقّع تقرير البنك الدولي زيادة الإيرادات الحكوميّة إلى 15,3% من الناتج المحلّي الإجمالي في العام 2023 من 6,1% في العام 2022 بعدما أصبحت التدابير المعتمدة في موازنة العام 2022 فعّالة في العام 2023، مع بدء تحصيل رسوم المرفأ والمطار بالدولار الأميركي في العام المذكور. وقد دعم قرار الإدارة الجديدة في مصرف لبنان الامتناع عن تمويل عجز الموازنة خلال النصف الثاني من العام 2023 فرص تحقيق فائض في الموازنة خلال العام المذكور عبر دفع الحكومة على ضبط النفقات، من جهة، والبحث عن إمكانيات زيادة التحصيل والإيرادات، من جهة أخرى.

2-3

على صعيد آخر، أقرّ مجلس النوّاب موازنة العام 2024 مع توازن في النفقات والإيرادات، من دون تضمين الإيرادات مقبوضات الخزينة، والنفقات دين الحكومة المحرّر بالدولار الأميركي، والتكاليف الناجمة من كلّ من النزوح السوري (التي تُقدَر بحوالي 4,5 مليارات دولار سنوياً)، والعدوان الإسرائيلي الواسع على لبنان، ما يزيد الضغوط على الدولة التي تعاني أصلاً من صعوبة في جني الإيرادات بسبب توقّف مؤسسات مدرّة للدخل عن العمل لفترات طويلة فضلاً عن ضعف الحركة الاقتصادية وهيمنة الاقتصاد النقدي في لبنان. فقد بات الاقتصاد النقدي كبيراً وبلغ حجم الاقتصاد النقدي حسب البنك الدولي 9,86 مليارات دولار أو 45,7% من الناتج في العام 2022. وقد رفعت الدولة في موازنة 2024 الضرائب والرسوم بنسب كبيرة، وكان من المتوقّع أن تشكّل الإيرادات 17,3% من الناتج المحلّي الإجمالي في العام المذكور قبل توسّع دائرة الحرب والعدوان على لبنان.

2-4

وفي تفصيل أرقام قانون موازنة العام 2024 كما أُقرّت، تلحظ نفقات عامة إجمالية بقيمة 308 تريليون ليرة لبنانية (3,4 مليارات دولار) مقابل إيرادات بقيمة تعادل أيضاً 308 تريليون ليرة لبنانية ما يعني أن العجز المتوقّع معدوم مع الأمل أن تتلاءم التقديرات والتوقّعات مع الوقائع على الأرض وأن يتساوى ما هو مقدّر مع ما هو محقّق.

مقارنة أرقام المالية العامة بين المحقّق في 2021 وقانونَيْ موازنة 2022 و 2024 (مليار ليرة)

	المحصَّل في عام 2021	قانون موازنة 2022	قانون موازنة 2024
الإيرادات العامة	**20,263**	**31,487**	**312,996**
إيرادات الموازنة	**18,802**	**29,985**	**308,435**
الإيرادات الضريبية	**15,237**	**19,544**	**243,089**
منها :			
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال	*5,744*	*7,488*	*21,460*
ضريبة على الأرباح	*2,084*	*4,265*	*16,811*
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	*924*	*1,128*	*431*
ضريبة الدخل على الفوائد	*2,322*	*1,644*	*2,993*
الرسوم الداخلية على السلع والخدمات	*6,476*	*8,199*	*141,418*
الضريبة على القيمة المضافة	4,809	5,577	101,000
الضريبة على الأملاك	2,002	1,474	36,062
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	484	1,594	32,896
إيرادات ضريبية أخرى	532	789	11,253
الإيرادات غير الضريبية	**3,565**	**10,441**	**65,346**
منها :			
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة/أملاك الدولة	2,359	7,734	49,792
الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات	779	2,349	12,506
الغرامات والمصادرات	39	17	18
إيرادات غير ضريبية أخرى	388	341	3,030
مقبوضات الخزينة	**1,461**	**1,502**	**4,561**
نفقات الموازنة منه/	**18,066**	**40,874**	**308,435**
الأجور والتعويضات	9,893	26,181	168,751
خدمة الدين العام	2,813	3,820	14,698
النفقات الاستثمارية	246	3,166	31,936

المصدر : وزارة المالية

تجدر الإشارة إلى أن المجلس النيابي استحدث ضريبتَيْن استثنائيتَيْن في القانون كما وردتا في المادتين 93 و94، بحيث تنصّ المادة 93، على إخضاع الأرباح التي نتجت عن عمليات صيرفة والتي تفوق قيمتها 15 ألف دولار لضريبة استثنائية إضافية نسبتها 17%. وتنصّ المادة 94 على إخضاع المبالغ الناتجة من سياسة الدعم التي اعتمدها مصرف لبنان لضريبة استثنائية بنسبة 10% على كلّ من استفاد من دعم يفوق 10 آلاف دولار.

إلا أن عدداً من النواب تقدّم بطعن عدد من مواد القانون أمام المجلس الدستوري (ومنها المادتين 93 و94). واختلفت أسباب تقديم الطعون، كأن بعض المواد هي فرسان موازنة لا علاقة لها بقانون الموازنة، وعدم تقديم قطع الحساب عن السنة التي سبقت كما تقضي أحكام المادة 87 من الدستور اللبناني وأسباب أخرى. ومن جهته، قبل المجلس الدستوري الطعن الكلي في عدد من المواد والطعن الجزئي في موادّ أخرى، فيما ردّ طعون عدد آخر من الموادّ.

شكّل إقرار قانون موازنة العام 2024 ضمن المهلة الدستورية خطوة أولى مهمة، ولكن لا يزال من الضروري بذل جهود أقوى لتعزيز وضعية المالية العامة. إذ لا تزال إدارة الضرائب تعاني من نقص التمويل، ما يعيق عملية الجباية، ويحول نقص الموارد دون توفير الخدمات العامة الأساسية والبرامج الاجتماعية والإنفاق الرأسمالي، ويفاقم عدم المساواة ويؤثر سلباً على العدالة الضريبية.

5-2 المديونية العامة

ارتفعت نسبة الدين العام إلى 201% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2023 من 179% في نهاية العام 2020 بحسب تقديرات البنك الدولي. وبالنسبة إلى صندوق النقد الدولي، أصبح دين الدولة الذي يشمل سندات اليوروبندز مع متأخّرات الفوائد بالإضافة إلى خسائر مصرف لبنان بالدولار (المقدّرة بحوالي 73 مليار دولار تقريباً) 500% من الناتج المحلي الإجمالي. ويطالب الصندوق بضرورة خفض هذه النسبة إلى ما بين 100-120 %.

6-2

توقّفت الجهات الرسمية المعنيّة عن نشر أرقام الدين العام منذ نهاية كانون الثاني 2023، وتكتفي منذ ذلك التاريخ بإصدار معطيات عن محفظة سندات الخزينة بالليرة.

في نهاية كانون الثاني 2023، بلغ **الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية** 91795 مليار ليرة، ويتألف بغالبيته من سندات خزينة بالليرة (99,7% من إجمالي الدين العام بالليرة). ووصلت قيمة **الدين العام المحرّر بالعملات الأجنبية** إلى 41574 مليون دولار، مع تراكم المتأخّرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبندز، التي بلغت قيمتها 14432 مليون دولار في نهاية الشهر المذكور، بانتظار الحوار مع الدائنين لإعادة الجدولة وخفض قيمة وكلفة خدمة الدين.

واستناداً إلى معطيات متوافرة عن سندات الخزينة بالليرة من مصرف لبنان، من المتوقّع أن يكون الدين العام بالليرة قد تراجع في العام 2023 مع إحجام المصارف وتوقّف مصرف لبنان عن الاكتتاب بهذه السندات، مع الإشارة أن وزارة المالية أعلنت عن التوقّف عن إصدار سندات من جميع الفئات في الفصل الأول من العام 2024 حتى إشعار آخر. وتجدر الإشارة إلى أن الدين العام بالليرة بات زهيداً عند تقييمه بالدولار الأميركي ليقارب 1 مليار دولار بسعر صرف 89500 ليرة للدولار.

7-2

في نهاية كانون الأول 2023، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة 89789 مليار ليرة مقابل 89724 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2022. وبذلك، تكون هذه المحفظة ارتفعت قليلاً بمقدار 65 مليار ليرة في العام 2023 بعد انخفاضها بقيمة 1892 مليار ليرة في العام 2022.

8-2

على صعيد معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، استقرّت في العام 2023 على جميع الفئات المُصدَرة على ما كانت عليه في العام 2022. أمّا معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية فانخفض إلى 6,30% في نهاية عام 2023 مقابل 6,42% في نهاية العام 2022، وانخفض الأَجَل المثقّل لهذه المحفظة إلى 2,8 سنة مقابل 3,5 سنوات في نهاية العامَيْن على التوالي.

توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة – بالنسبة المئوية)

	3 أشهر	6 أشهر	12 شهراً	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	120 شهراً	144 شهراً	180 شهراً	المجموع
ك 1 2022	0,23	0,46	4,41	4,65	6,21	19,29	21,23	38,52	3,43	1,58	100,00
ك 1 2023	0,26	1,27	9,45	6,38	8,38	13,92	18,64	36,70	3,43	1,58	100,00

المصدر : بيانات مصرف لبنان

9-2

في نهاية كانون الثاني 2023، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدَرة بالعملات الأجنبية Euro-bonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة والمتأخّرات) ما يوازي 39485 مليون دولار مقابل 39248 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2022.

وبلغ معدل الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية 7,38% ومتوسط عمر المحفظة 7,84 سنوات في نهاية شباط 2020، وهي آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة التوقّف عن دفع جميع سندات اليوروبندز.

3 – التطوّرات النقدية

3-1 المشهد العام

عرفت الأوضاع النقدية بعض التراجع في العام 2023، ولا سيّما في الفصل الأول منه، على الرغم من أنّ الأمور استقرّت نسبياً مع استقرار سعر الصرف منذ صيف 2023، إذ تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار في السوق الموازية ليستقرّ عند حدود 89500 ليرة/دولار منذ شهر تموز، وهو يبقى رغم ذلك مستوى مرتفع بالمقارنة مع العام الذي سبق. وتجاوز معدّل التضخّم الـ 220% في العام 2023، مقابل 170% في العام 2022، وتراجعت موجودات مصرف لبنان الخارجية من العملات الأجنبية إلى حدود 9,6 مليارات دولار في نهاية العام المذكور، مقابل 10,4 مليارات دولار في نهاية العام 2022. تجدر الإشارة إلى أنّ موجودات مصرف لبنان الخارجية من العملات الأجنبية وصلت إلى 10,2 مليار دولار في 15 تشرين الثاني 2024.

3-2

وقد بدأ العمل بسعر صرف جديد لليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي قدره 15000 ليرة للدولار (يُطبّق على ميزانيات مصرف لبنان والمصارف) ابتداءً من أول شباط 2023، بعد تثبيته على سعر 1507,5 ليرات مقابل الدولار لأكثر من 25 عاماً. غير أنّ هذا السعر لم يُصار إلى تعديله وتعميمه بشكل رسمي في العام 2024، على الرغم من أنّه لم يعد مُستخدماً عملياً سوى لتحديد سعر صرف سحوبات الودائع المصرفية، في حين باتت السلع والخدمات وحتى الضرائب والرسوم بمعظمها مُسعّرة على سعر صرف 89500 ليرة/دولار. كما نُشير في هذا السياق إلى أنّه تمّ تعديل سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي في البيانات المالية للمصارف ولمصرف لبنان، من 15000 إلى 89500 ليرة للدولار الواحد اعتباراً من الوضعية الموقوفة بتاريخ 2024/1/31، تطبيقاً لتعميم مصرف لبنان الأساسي رقم 2024/167، تاريخ 2024/2/2، ولقرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم 24/4/48، تاريخ 2024/2/15.

3-3 في المعطيات الإحصائية

3-3-1

في بداية العام 2023، واصل سعر صرف الليرة مقابل الدولار في السوق الموازية، والذي كان بحدود 42500 ليرة للدولار الواحد، ارتفاعه بوتيرة سريعة جدّاً، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 141000 ليرة للدولار في 21 آذار، جاء ذلك بخاصّة نتيجة عمليات المضاربة، ما دفع مصرف لبنان إلى إصدار بيان في اليوم المذكور أعلن فيه إجراء عمليات مفتوحة ومستمرّة على منصّة صيرفة لشراء الليرات وبيع الدولار نقداً على سعر صرف 90 ألف ليرة لكلّ دولار. وقد أدّى ذلك إلى تراجع فوري وكبير في سعر الصرف في السوق الموازية، واستمرّ التراجع في الفترة التي تلت ليصل سعر صرف الليرة مقابل الدولار إلى حوالي 89500 ليرة للدولار في نهاية تموز 2023، واستقرّ عند هذه الحدود لغاية إعداد هذا التقرير[1]، دون أيّة تغييرات تُذكر.

وجاء استقرار سعر صرف الليرة مقابل الدولار في العام 2023 نتيجة اعتماد سياسة نقدية متشدّدة ترتكز على قرار التوقّف عن تمويل الدولة بالليرة وبالعملات الأجنبية، ما اضطرّ هذه الأخيرة إلى الحدّ من نفقاتها وزيادة ايراداتها وخاصّة تلك المتعلّقة بالرسوم والضرائب على السلع المستوردة من خلال زيادة تدريجية لسعر الدولار الجمركي[2]، وإلى تسعير بعض خدمات الدولة الأساسية[3] استناداً إلى كلفتها الحقيقية

1 - 22 أيار 2024.
2 - وصولاً إلى احتساب الدولار الجمركي على سعر صيرفة منذ منتصف أيار 2023، والذي يبلغ حالياً 89500 ليرة/دولار.
3 - في حين جرى تعديل جميع الضرائب والرسوم في موازنة العام 2024 التي صدرت في شباط من العام المذكور.

مثل الكهرباء والاتصالات، ما ساهم بتجفيف الليرات من السوق، وبالتالي لم يضطر مصرف لبنان للتدخّل في سوق القطع ما أدّى إلى المحافظة على احتياطياته من العملات الأجنبية. كما ساعد إصدار قرارات وزارية تسمح بالتسعير والدفع بالدولار الأميركي في المطاعم والمتاجر والسوبر ماركت، وأيضاً توافر كمّيات كافية من العملات الأجنبية في البلد جرّاء الحركة السياحية القوية معظم أيام السنة والتحويلات النقدية من الخارج على استقرار سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي. وعلى الرغم من إيجابية استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية، غير أنّ العملة الوطنية فقدت بشكل شبه كامل بعد أزمة العام 2019 وظائفها التقليدية وهي وحدة للقياس، ووسيط في المبادلات ومُدخّر للقيمة وأداة للتسليف.

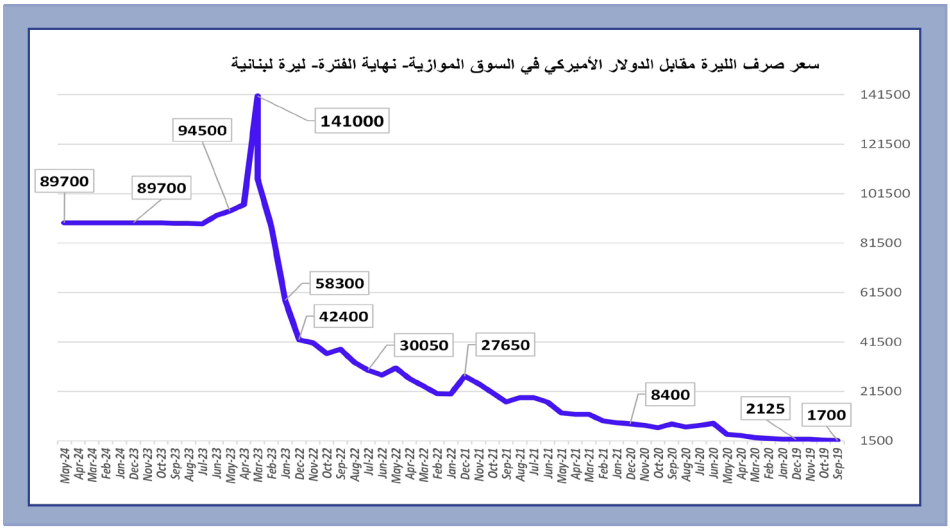

المصدر: متوسّط أسعار أبرز المنصّات التي يُتابعها الجمهور

2-3-3

في موازاة الأزمة الاقتصادية والمالية والمصرفية المستمرّة منذ ما يزيد عن 4 سنوات دون معالجة شافية، أصبح **الاقتصاد اللبناني قائماً بشكل كبير على نظام الدفع النقدي Cash economy**، بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي. فقد أدّت الأزمة المصرفية خاصّة في بدايتها إلى تقييد استخدام كلّ من البطاقات المصرفية والشيكات بالليرة وبالدولار، وإلى تنامي عدد شركات التحاويل النقدية بالوسائل الإلكترونية وحجم أعمالها والتي باتت تنافس بشكل أكبر المصارف في تقديم بعض الخدمات المالية، لا سيّما ما يتعلّق منها بالتحويلات من الخارج. إنّ عدم معالجة وضع القطاع المصرفي يؤدّي حكماً إلى توسّع الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد القائم على النقد Cash economy، وبالتالي إلى زيادة مخاطر الأنشطة غير المشروعة، وكان ذلك أحد الأسباب التي أدّت إلى إدراج لبنان على اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي FATF في تشرين الأول 2024.

بالنسبة **للنقد المتداول بالليرة** خارج الجهاز المصرفي (أي خارج المصارف ومصرف لبنان)، وبعد أن سجّل مستويات غير مسبوقة في العام 2022 وصولاً إلى 76070 مليار ليرة في نهاية شباط 2023، عاد وتراجع إلى حدود 50600 مليار ليرة في نهاية العام 2023، أي بقيمة كبيرة تقارب الـ 23 ألف مليار ليرة وبنسبة 31,2% مقارنة مع نهاية العام 2022. ويأتي ذلك في موازاة السياسة المتّبعة من مصرف لبنان، إن من خلال التدخّل على منصّة صيرفة حتى تموز 2023، أو التشدّد أكثر في خلق النقد بعد تلك الفترة مع التوقّف عن تمويل القطاع العام خارج الأطر القانونية.

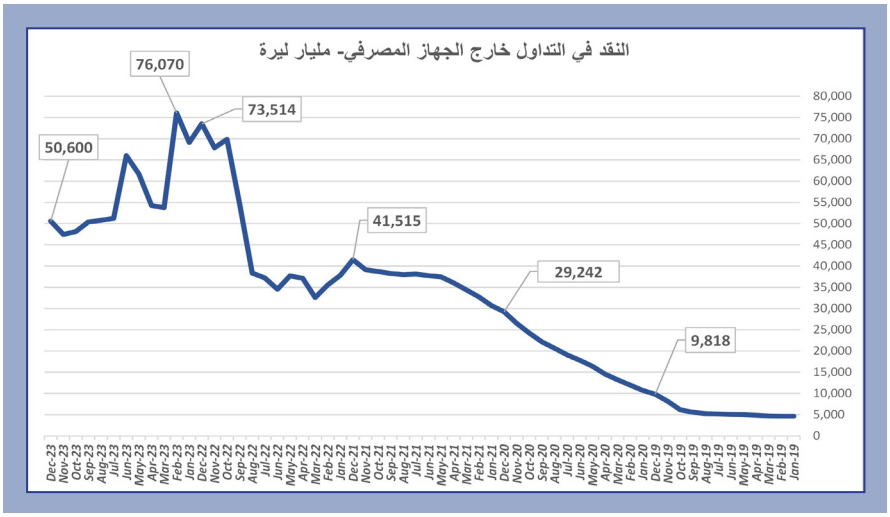

المصدر : مصرف لبنان

من ناحية أخرى، تُشير تقديرات البنك الدولي[4] إلى أنّ الكتلة النقدية المتداولة بالدولار في السوق بلغت زهاء 900 مليون دولار في العامين 2021 و2022، ووصل حجم اقتصاد الكاش بالدولار إلى حوالي 9,9 مليارات دولار في العام 2022، مشكّلاً 45,7% من الناتج المحلّي الإجمالي.

3-3-3

من ناحية أخرى، سجّل **معدّل الفائدة ليوم واحد بين المصارف بالليرة Interbank Rate** مستويات مرتفعة طيلة العام 2023 -وصل إلى 160% في عدد من العمليات-، وكان حجم العمليات مرتفعاً، بعكس العام 2022، حيث سجّل معدّل الفائدة بين المصارف مستويات منخفضة بلغت 3% معظم الوقت، في عمليات بأحجام متواضعة نسبياً. ويأتي ذلك في إطار السياسة النقدية المتّبعة والتي عمدت إلى تجفيف السوق من السيولة بالليرة.

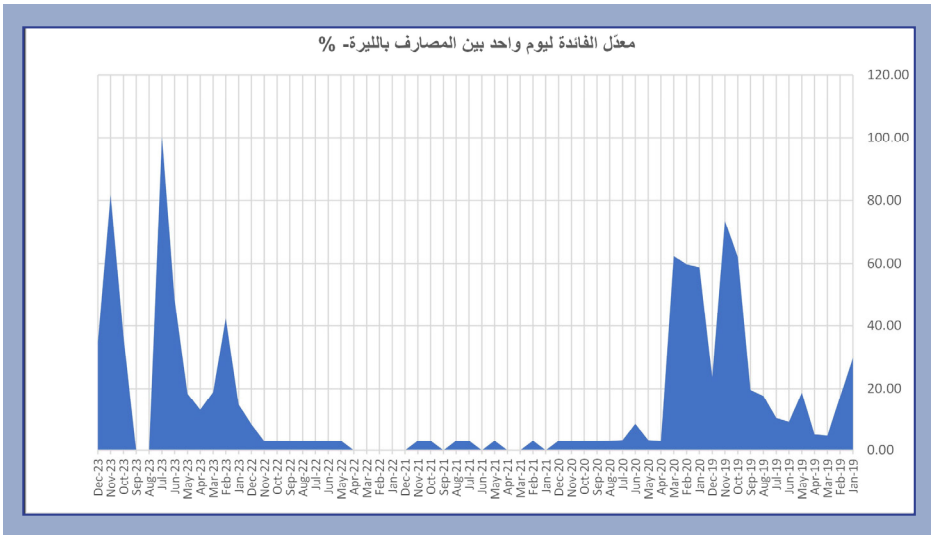

المصدر : شركة لبنان المالية لغاية تموز 2023، مصرف لبنان منذ تشرين الأول 2023.
ملاحظة: - المعدّل المعتمد في الرسم البياني هو المعدّل الشهري المثقّل حسب حجم العمليات.
- أرقام شهرَيْ آب وأيلول 2023 غير متوافرة.

4- من خلال دراسة 6 مصادر للدولارات النقدية.

وبقيت **معدّلات الفائدة المصرفية الدائنة** عند مستويات متدنّية في العام 2023، لو مع ارتفاع بواقع 35 نقطة أساس لمعدّل الفائدة على الودائع لأجَل بالليرة كما يبيّنه الرسم البياني أدناه. من جهتها، بقيت **معدّلات الفائدة على جميع فئات سندات الخزينة** بالليرة مستقرّة في العام 2023، كما في العامَيْن اللذَيْن سبقا، علماً أنّه تمّ تخفيضها بما بين 180 إلى 300 نقطة أساس في آذار ونيسان 2020.

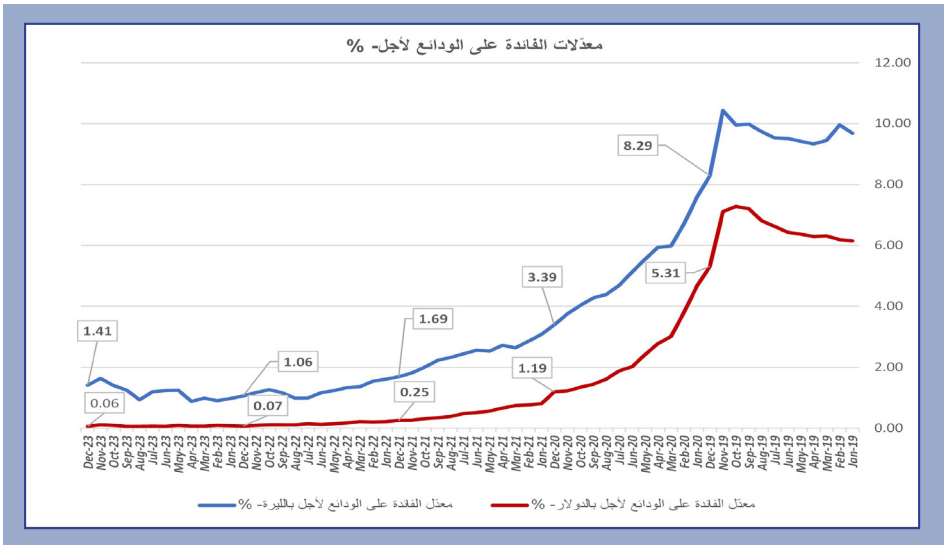

المصدر : مصرف لبنان

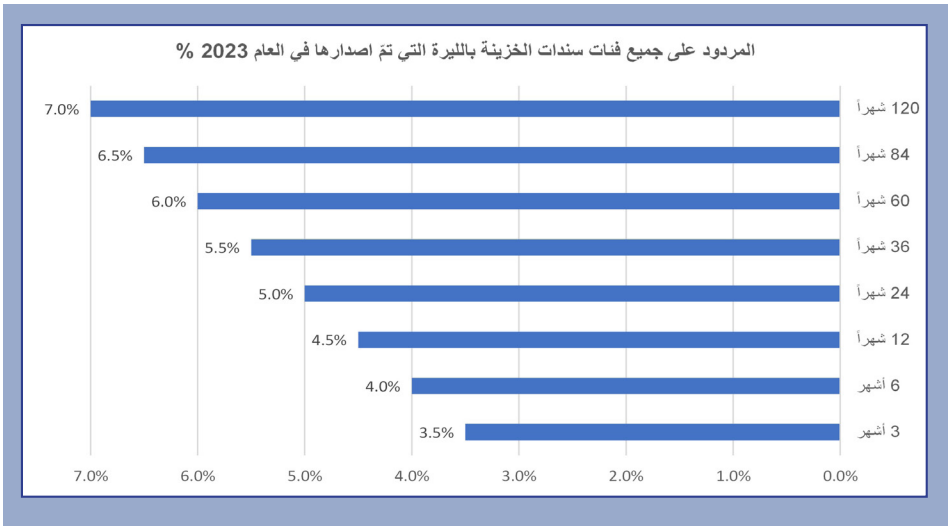

المصدر : مصرف لبنان

4-3-3

بعد أن كان مصرف لبنان في السنوات السابقة مموّلاً رئيسياً للقطاع العام بالليرة[5]، كما يُستدلّ عليه من تطوّر محفظته من سندات الخزينة بالليرة (بحيث سجّلت مستويات قياسية خلال العام 2022 ووصلت إلى 57403 مليارات ليرة وارتفعت حصّته إلى 63,1% من إجمالي محفظة سندات الخزينة في

5 - وبالعملات الأجنبية أيضاً.

نهاية العام المذكور)، تبدّل المشهد في العام 2023 وبشكل خاص في النصف الثاني منه، بعد أن توقّف مصرف لبنان عن تمويل الدولة بشكل كامل خارج ما تنصّ عليه القوانين المرعية. وفي ظلّ غياب الإحصاءات الرسمية بهذا الخصوص بالنسبة للعام 2023، تُشير الأرقام المتوافرة[6] إلى تراجع محفظة مصرف لبنان من سندات الخزينة بالليرة بحوالي 6000 مليار ليرة في العام 2023، وإلى تراجع حصّته إلى حوالي 57% من إجمالي المحفظة في نهاية العام المذكور.

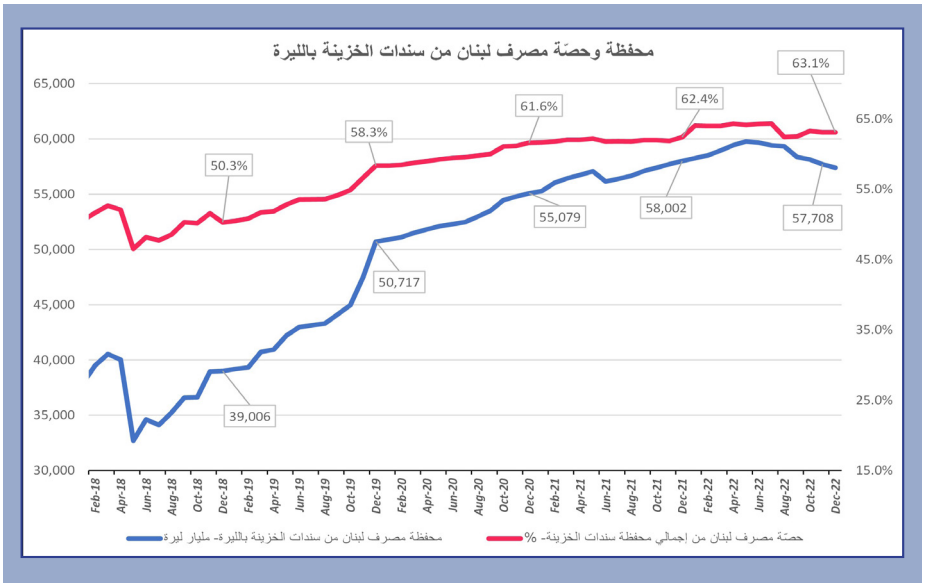

ملاحظة : المعلومات الرسمية العائدة للعام 2023 غير متوافرة

المصدر : مصرف لبنان

5-3-3

واستمرّ إجمالي احتياطيّات أو موجودات مصرف لبنان الخارجية من العملات الأجنبية في التراجع إنّما بوتيرة أدنى من السابق وصولاً إلى 9,6 مليارات دولار في نهاية العام 2023 من 10,4 مليارات دولار في نهاية العام 2022 مع استمرار تطبيق تعميم مصرف لبنان رقم 158[7]، والتدخّل في سوق القطع عبر منصّة صيرفة لغاية نهاية تموز 2023، واستعمال الحكومة للجزء المتبقّي من حقوق السحب الخاصّة التي حصل عليها لبنان من صندوق النقد الدولي وتمّ ايداعها سابقاً في المركزي، إضافةً إلى عوامل أخرى.

وما تجدر الإشارة إليه هو أنّ الموجودات من العملات الأجنبية تسجّل منذ نهاية تموز 2023 ارتفاعاً شهرياً متواصلاً ولو بأحجام متواضعة نسبياً، وصل مجموعه إلى زهاء 900 مليون دولار حتى نهاية العام 2023، وإلى حوالي مليارَيْ دولار حتى نهاية أيلول 2024، مع الإشارة إلى تراجع موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية بأكثر من 450 مليون دولار من نهاية أيلول 2024 حتى 15 تشرين الثاني 2024، والذي يعود بشكل خاص إلى الإجراءات الاستثنائية لمصرف لبنان في ظلّ الحرب القائمة، والتي سمحت للمودعين المستفيدين من التعميميْن 158 و166 بمضاعفة السحوبات ثلاث مرات في تشرين الأول 2024 ومرّتَيْن في تشرين الثاني 2024. لكن رغم هذا التطوّر الإيجابي، يبقى الأهم معرفة تطوّر الموجودات الخارجية الصافية بحيث أنّ للمصرف المركزي التزامات بالدولار الـ Fresh تجاه المصارف التي تملك حسابات Fresh لدى مصرف لبنان بموجب التعميم رقم 165، وأيضاً الدولة اللبنانية التي باتت تحقّق إيرادات متزايدة بالدولار النقدي مودعة لدى المركزي.

6 - من ميزانيات المصارف وتوزّع محفظة سندات الخزينة بالليرة بحسب حامليها.
7 - الذي يحصل المستفيد منه على 300 أو 400 دولار شهرياً نقداً والمموّل جزئياً من مصرف لبنان.

من جهتها، ارتفعت توظيفات مصرف لبنان في الأوراق المالية المحلّية والعالمية قليلاً إلى حوالي 4,9 مليارات دولار في نهاية العام 2023[8] مستفيدة على الأرجح من ارتفاع معدّل الفائدة العالمية على الدولار. ومع ذلك تراجع إجمالي موجودات مصرف لبنان الخارجية (موجودات خارجية وأوراق نقدية) باستثناء الذهب إلى 14,6 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2023[9]، مقابل 15,2 مليار دولار في نهاية العام 2022.

ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أنّ قيمة مخزون الذهب الذي يملكه مصرف لبنان ازداد على نحو ملحوظ إلى حوالي 19,2 مليار دولار في نهاية العام 2023 من حوالي 16,7 مليار دولار في نهاية العام 2022، مع الارتفاع الكبير في سعر أونصة الذهب عالمياً، واحتلّ لبنان بذلك المرتبة 21 عالمياً والمرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد المملكة العربية السعودية من حيث احتياطيّات الدول بحسب اللائحة الصادرة عن "مجلس الذهب العالمي" في أيار 2024.

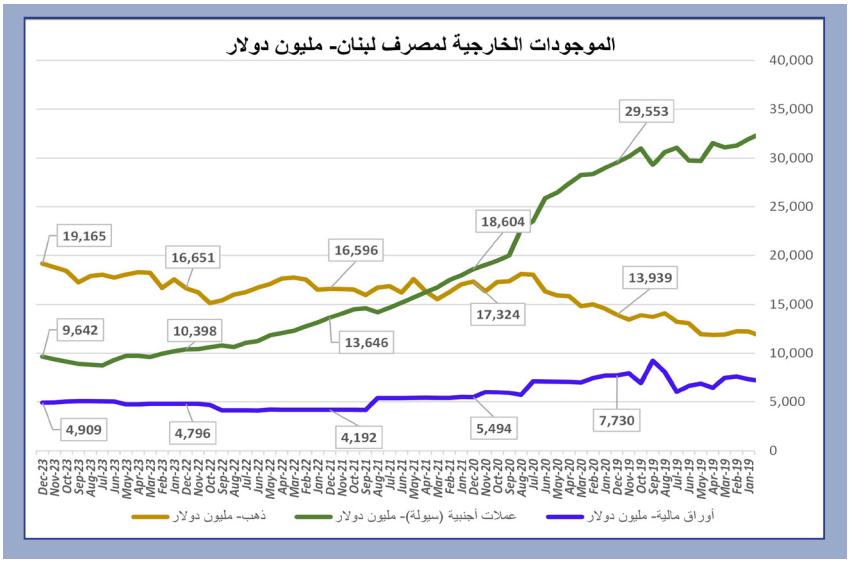

المصدر : مصرف لبنان

4-3 الكتلة النقدية

ازدادت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3) إلى 1166205 مليارات ليرة في نهاية العام 2023، مقابل 229572 مليار ليرة في نهاية العام 2022، ويأتي هذا الارتفاع الكبير بسبب تعديل سعر الصرف المعتمد لليرة اللبنانية[10] من 1507,5 ليرات للدولار الواحد إلى 15000 ليرة منذ الأول من شباط 2023. وإذا اعتبرنا أنّ سعر الصرف هذا لم يتغيّر، تكون M3 قد سجّلت تراجعاً بنسبة 9,5% في العام 2023 وليس ارتفاعاً كما هو ظاهر. وبذلك، تكون M3 عادت إلى التراجع بخاصّة مع سياسة مصرف لبنان المتّبعة والهادفة إلى السيطرة على الكتلة النقدية. وكانت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3) قد ازدادت بنسبة 14,2% في العام 2022 مع ارتفاع مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة (M1) (+70,5%) بعد ارتفاعها البسيط في العام 2021 وتراجعها للمرّة الأولى في تاريخها في العامَيْن 2019 و2020.

8- بقيت عند هذا المستوى في نهاية آذار 2024. وتتضمّن سندات اليوروبندز العائدة للدولة اللبنانية والتي يحملها مصرف لبنان.
9- ارتفعت قليلاً إلى 14,8 مليار دولار في نهاية آذار 2024.
10- حيث أنّ ميزانية الجهاز المصرفي أي المصارف ومصرف لبنان تمّ احتسابها على سعر صرف 15000 ليرة/دولار في نهاية العام 2023 في حين كانت محتسبة على سعر 1507,5 ليرات/دولار في نهاية العام 2022.

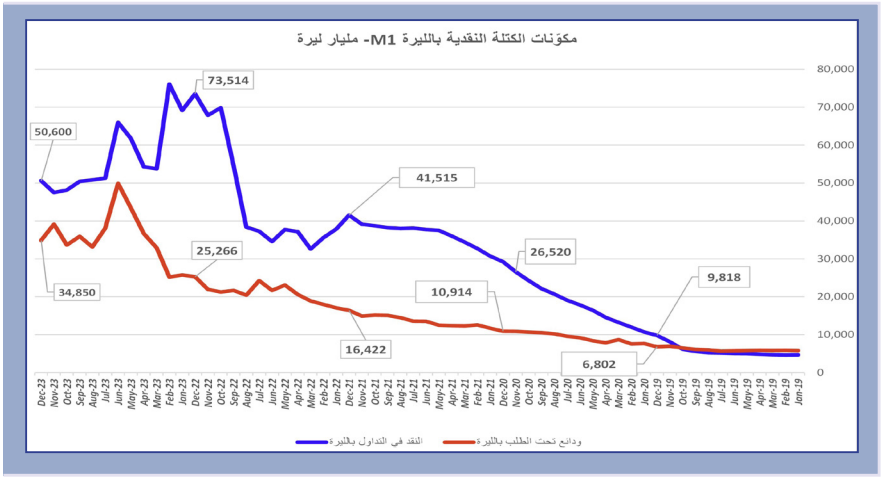

المصدر : مصرف لبنان

ويأتي انكماش الكتلة النقدية في العام 2023، في ظلّ استمرار تراجع التسليفات للقطاع الخاص مع تسديد الديون من قبل الأفراد والمؤسسات نقداً أو من خلال الودائع المصرفية، وندرة التسليفات الجديدة، وأيضاً استمرار تراجع التسليفات الصافية للقطاع العام.

تطوّر الكتلة النقدية وعناصر تغطيتها (نهاية الفترة– مليار ليرة)

	2021	2022	التغيّر 2021/2022	2023
النقد في التداول	41515	73514	+31999	50600
ودائع تحت الطلب بالليرة	16422	25266	+8844	34850
السيولة الجاهزة بالليرة (م1)	57937	98780	+31842	85450
الكتلة النقدية بالليرة (م2)	79007	116583	+37576	100787
الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بالليرة وبالعملات الأجنبية (م3)	**201070**	**229572**	**+28502**	**1166205**
النقد في التداول/الكتلة النقدية م3	20,65%	32,02%		4,34%
عناصر التغطية				
الموجودات الخارجية الصافية	22950	18197	-4753	252311
منها: ذهب	25019	25102	+83	287481
موجودات خارجية صافية غير الذهب	-2069	-6905	-4836	-35170
التسليفات الصافية للقطاع العام	67506	50842	-16664	143251
فروقات القطع	-17872	-19131	-1259	647302
التسليفات للقطاع الخاص	40669	30038	-10631	123712
بنود أخرى صافية	87817	149625	+61808	-370

المصدر : مصرف لبنان

5-3 التضخم

ارتفع معدّل التضخّم المقاس لمتوسّط الفترة إلى 221,3% في العام 2023، وهو مستوى قياسي[11] جديد، بعد أن بلغ 171,2% في العام 2022 و154,8% في العام 2021، وذلك بحسب دراسة مؤشّر أسعار الاستهلاك الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي.

وفي الواقع، قد يكون معدّل التضخّم أعلى من الرقم المنشور لعدّة أسباب منها أنّ أوزان السلع والخدمات المعتمدة داخل "سلّة الاستهلاك" لم تعد تتماشى مع النمط الاستهلاكي في البلد حيث تغيّرت الأولويات إلى حدّ كبير.

ونتج ارتفاع معدّل التضخّم في العام 2023 بشكل رئيسي عن التراجع الكبير لسعر صرف الليرة الوسطي مقابل الدولار الأميركي في السوق الموازية في العام المذكور مقارنة مع العام 2022، ما أثّر بشكل مباشر وكامل على أسعار السلع المستوردة، كما تأثّرت أسعار السلع والخدمات المحلّية والتي بات سعر معظمها عند مستويات ما قبل الأزمة، كالتعليم المدرسي والجامعي. كما نتج ارتفاع معدّل التضخّم عن احتساب الدولار الجمركي على سعر صيرفة[12] منذ منتصف أيار 2023، وأيضاً عن ارتفاع كلفة الشحن البحري للبضائع على نحو ملحوظ منذ تشرين الأول 2023 بسبب الحرب الدائرة في غزّة، في حين شهد العام 2023 تراجعاً في أسعار السلع العالمية من مواد غذائية (بحوالي 14%)، ونفط (بحوالي 17%)، وعدد كبير من المعادن الأساسية، بعد ارتفاعها في العام الذي سبق متأثّرة بشكل خاص بالحرب الدائرة في أوكرانيا.

في ما يخصّ العام 2024، فإنّ الاستقرار الذي يسجّله سعر الصرف أدّى إلى تراجع الضغوط التضخّمية إلى حدّ كبير، ومع احتمال انسحابه إلى كامل العام، من المتوقّع أن يتراجع معدّل التضخّم على نحو ملحوظ في العام المذكور. وبالفعل، ارتفع معدّل التضخم بنسبة 15,7% بين تشرين الأول 2023 وتشرين الأول 2024 مقابل ارتفاعه بنسبة 215,4% بين تشرين الأول 2022 وتشرين الأول 2023.

ويُبيّن الرسم البياني أدناه تطوّر معدّل التضخّم في السنوات العشر الأخيرة والذي نادراً ما كان يتخطّى الـ 5% في فترة ما قبل الأزمة.

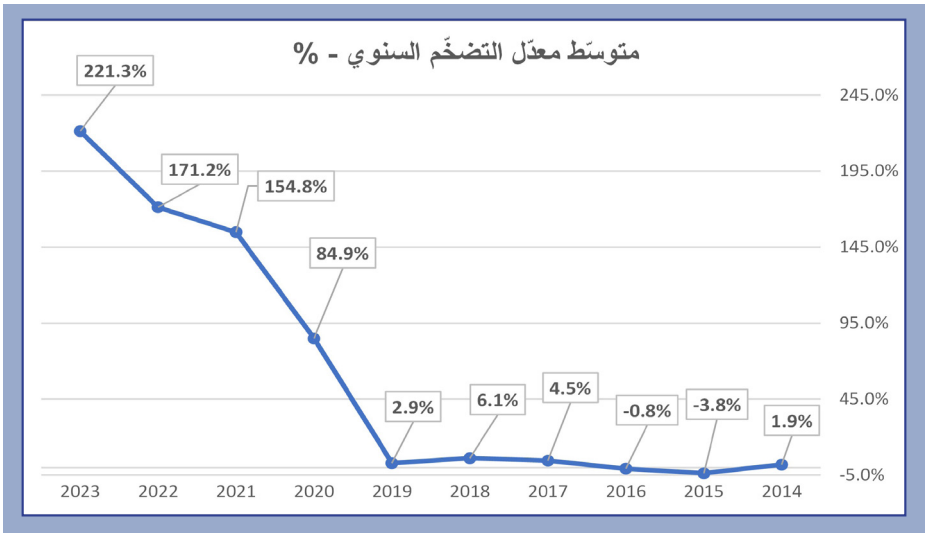

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

11- منذ العام 1992، أي منذ زهاء 30 عاماً.
12- حالياً 89500 ليرة/دولار.

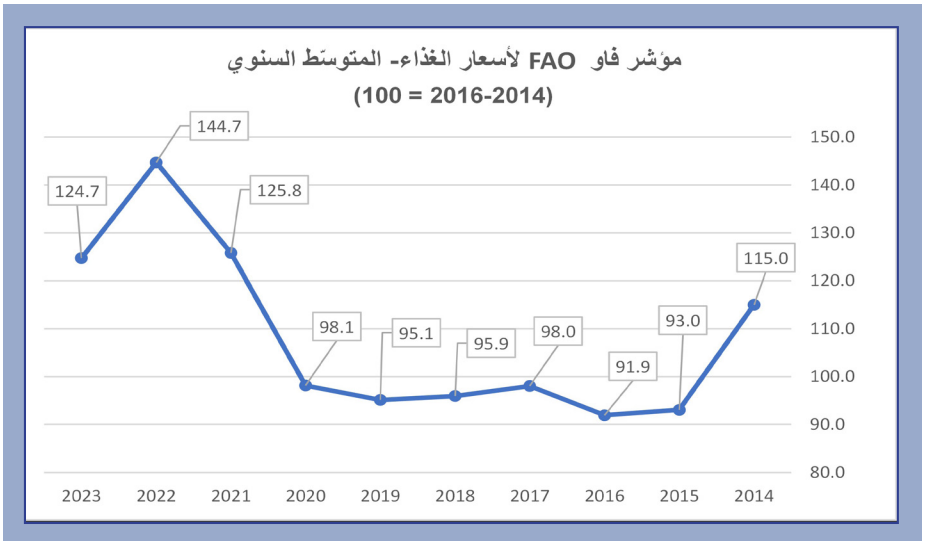

المصدر: منظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO

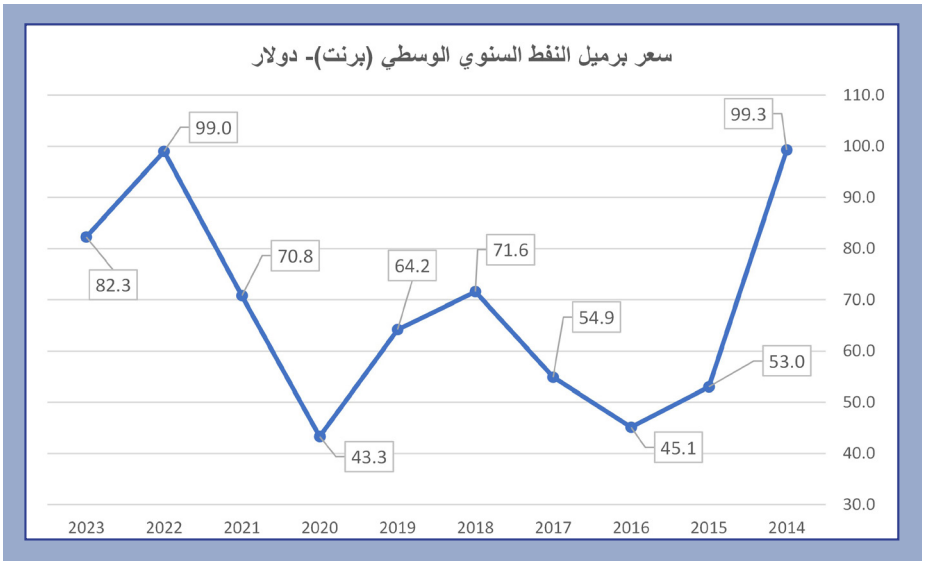

المصدر: صندوق النقد الدولي- IMF Primary Commodity Prices

4 – المدفوعات الخارجية

1-4

بحسب المعطيات الصادرة عن مصرف لبنان، تراجع العجز المقدّر في ميزان الحساب الجاري Current Account في لبنان إلى حوالي 5,6 مليارات دولار في العام 2023 مقابل عجز بقيمة 7,3 مليارات دولار في العام 2022. وساهم في هذا الأمر تراجع العجز في الميزان التجاري للسلع (فوب FOB)[13] إلى حوالي 12,7 مليار دولار من حوالي 13,6 مليار دولار في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي، وتحسّن الفائض في موازين حساب الخدمات وحساب التحويلات الجارية والدخل مجتمعةً إلى حوالي 7,1 مليارات دولار من حوالي 6,4 مليارات دولار. وبناء على ذلك وعلى تقديرات الناتج المحلّي الإجمالي للعام 2023 من عدّة جهات دولية مقيّماً بالدولار، من المقدّر أن تكون نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلّي الإجمالي Current Account Deficit/GDP بحدود 30% في العام المذكور مقابل حوالي 35% في العام 2022، وهي نسبة ما تزال مرتفعة جدّاً وأحد أبرز الاختلالات الماكرو اقتصادية.

2-4

وفي ما يتعلّق بصافي حساب التحويلات الجارية ضمن الحساب الجاري، نشير إلى أنّ تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان قد بلغت بحسب آخر تقديرات للبنك الدولي 6,7 مليارات دولار في العام 2023 مقابل 6,4 مليارات دولار في العام 2022، أي بارتفاع نسبته حوالي 4%، واحتلّ لبنان مرّة أخرى المركز الثالث إقليمياً بعد مصر (24,2 مليار دولار) والمغرب (12,1 مليار دولار). مع العلم أنّ تقديرات البنك الدولي قد تختلف أحياناً عن تقديرات صندوق النقد الدولي ومصرف لبنان.

ويعكس انتظام ومستوى هذه التحويلات حجم الانتشار اللبناني في جميع أقطار العالم، والكفاءة العالية التي يتمتّع بها هذا الانتشار في شتّى المجالات واستمرار ارتباطه الاجتماعي والاقتصادي بالأُسَر والبلد، ولعبت هذه التحويلات دوراً أساسياً في صمود اللبنانيين المقيمين في وجه الأزمات المتتالية التي يعرفها البلد منذ العام 2019.

في حين تشير الأرقام التي نشرها مصرف لبنان إلى ارتفاع التحويلات الصافية إلى حوالي 6,0 مليارات دولار في العام 2023، مقابل حوالي 5,7 مليارات دولار في العام 2022 (+5,6%)، ذلك أنّ التحويلات الواردة إلى لبنان ارتفعت بنسبة 4,0% في العام 2023، في حين تراجعت التحويلات الصادرة من لبنان ولو بنسبة بسيطة بلغت 0,9%.

13- يختلف العجز في الميزان التجاري المسجّل في ميزان المدفوعات عن العجز المنشور من قبل الجمارك اللبنانية، إذ تُضاف إلى الصادرات المعلنة من قبل هذه الأخيرة ما يلي: السلع المُعاد تصديرها، السلع المصدّرة بشكل موقّت لتحويلها (إعادة تدوير) أو المُعاد تصديرها بعد تجهيزها محلّياً، وإصلاح السلع.

أبرز بنود ميزان المدفوعات (مليون دولار)

	2020	2021	2022	2023
الحساب الجاري	**-2,779**	**-4,557**	**-7,265**	**-5,643**
صافي حساب الخدمات	67	787	1,530	1,174
صافي حساب الدخل	-1,015	-1,893	-834	-79
صافي حساب التحويلات الجارية	4,669	5,320	5,661	5,979
الحساب الرأسمالي والمالي	**11,430**	**7,450**	**7,189**	**4,015**
الحساب الرأسمالي	**1,666**	**998**	**1,544**	**610**
الحساب المالي	**9,764**	**6,452**	**5,645**	**3,405**
استثمارات أجنبية مباشرة	1,578	1,939	461	583
استثمارات الحافظة	2,205	883	-3,915	-2,446
استثمارات أخرى	-7,203	-2,897	6,453	4,624
الأصول الاحتياطية	13,183	6,527	2,647	643
معاملات غير مسجّلة	**-8,652**	**-2,893**	**76**	**1,628**

المصدر : مصرف لبنان

3-4

وبالعادة، يُموَّل العجز **في ميزان الحساب الجاري** في لبنان من خلال **الحساب الرأسمالي والمالي Capital and Financial Account**، أي من خلال تدفّق رساميل صافية بأشكال متعدّدة من استثمارات مباشرة، واستثمارات في المحافظ المالية، وودائع لدى المصارف، وقروض صافية من الخارج للقطاعَيْن العام والخاص وغيرها، ومن خلال استعمال احتياطيّات مصرف لبنان من العملات الأجنبيّة إذا لزم الأمر كما هي الحال بالنسبة الى الأعوام الممتدّة من العام 2018 إلى العام 2023، ولو أنّ حجم استنزاف الأصول الاحتياطية آخذ بالتراجع سنة بعد سنة.

وتبيّن أرقام مصرف لبنان العائدة للعام 2023 أنّ الحساب الرأسمالي والمالي دون الأصول الاحتياطية لم يكن كافياً لتغطية العجز في الحساب الجاري، ما استدعى استعمال الاحتياطي لدى مصرف لبنان لتغطية هذه العجوزات. وأشارت أرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف لبنان إلى استعمال حوالي 643 مليون دولار من احتياطيّات العملات الأجنبيّة مع تقدير رصيد ايجابي بحدود 1,6 مليار دولار في بند "معاملات غير مسجّلة" Unrecorded Transactions.

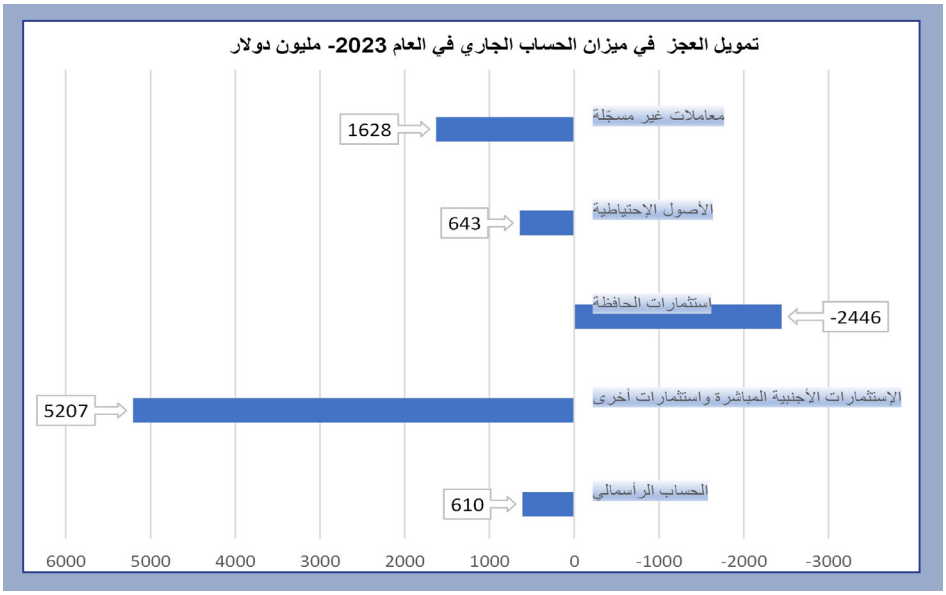

المصدر : مصرف لبنان

4-4

وفي الإضاءة على بند الاستثمارات الأجنبية ضمن الحساب المالي، تُشير المعطيات المتوافرة الصادرة عن مصرف لبنان والتي يعتمدها تقرير الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية UNCTAD) حول الاستثمارات في العالم، إلى أنّ **الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية** الوافدة إلى لبنان تراجعت بشكل كبير إلى حوالي 583 مليون دولار في العام 2023 و461 مليون دولار في العام 2022، مقابل حوالي 1939 مليون دولار في العام 2021 و1578 مليوناً في العام 2020، مع غياب ثقة المستثمرين في الخارج في ظلّ الغموض الذي لا يزال يلفّ مستقبل لبنان السياسي والاقتصادي. ونُذكّر بأنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت تموّل سابقاً جزءاً كبيراً من عجز الحساب الجاري، وقد تركّزت في القطاع العقاري، ما يجعلها تختلف عن طبيعة هذه الاستثمارات في كثير من الدول الناشئة، حيث تكون متنوّعة وتطال قطاعات اقتصادية عدّة.

5-4 التجارة الخارجية

الواردات السلعية

بحسب المركز الآلي الجمركي، تراجعت **قيمة الواردات السلعية** إلى 17524 مليون دولار في العام 2023، مقابل 19053 مليون دولار في العام 2022، أي بقيمة 1529 مليون دولار وبنسبة 8,0%، بعد ارتفاعها الملحوظ في العام 2022. وذلك على الرغم من ارتفاع قيمة الواردات من المعادن الثمينة[14] بشكل لافت في العام 2023 بما قيمته 844 مليون دولار وبنسبة 50,2% لأسباب تتعلّق بارتفاع أسعار الذهب وزيادة طلب اللبنانيين على الذهب والمجوهرات لأهداف مختلفة.

ومع ذلك بلغت نسبة الواردات السلعية حوالي 87% من الناتج المحلي في العام 2023، وهي من أعلى النسب في العالم، ما يتطلّب تعزيز السلع المحلية البديلة للاستيراد وتعزيز القدرات الإنتاجية والحدّ من الاعتماد المفرط على الخارج.

وبالعودة إلى تراجع قيمة الواردات السلعية في العام 2023، ارتبط بمسبّبين رئيسيْن. **الأول** هو عامل السعر إذ تراجعت الأسعار العالمية للسلع المستوردة بشكل عام من نفط وغذاء، ما ترك أثره الإيجابي على فاتورة الاستيراد. فعلى سبيل المثال، لقد تراجعت قيمة الواردات من المنتجات المعدنية، والتي تتألّف بشكل خاص

14- والأحجار الكريمة وشبه الكريمة.

من المشتقات النفطية، وتحتلّ المرتبة الأولى بين المنتجات التي يستوردها لبنان، بقيمة 936 مليون دولار، في حين أنّ الكمّيات المستوردة منها ارتفعت بنسبة 1,2%. أمّا **الثاني** فهو تراجع الكمّيات المستوردة في العام 2023 من بندين رئيسيين (وليس إجمالي الكمّيات المستوردة) هما معدّات النقل والآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية، بنسبة 42,1% و41,3% تباعاً، علماً أنّه تمّ استيراد كمّيات كبيرة منها من قبل التجار في العام الذي سبق استباقاً لرفع سعر الدولار الجمركي.

الواردات السلعية

السنوات	القيمة- مليون دولار	نسبة التغيّر - %	الكمّيات- ألف طن	نسبة التغيّر- %
2019	19239	-3,7	19351	+22,0
2020	11310	-41,2	13475	-30,4
2021	13641	+20,6	12124	-10,0
2022	19053	+39,7	11540	-4,8
2023	17524	-8,0	11770	+2,0

المصدر: المركز الآلي الجمركي

من جهتها، ازداد إجمالي **الكمّيات المستوردة** بنسبة 2,0% في العام 2023 حيث بلغ حجمها 11770 طناً، كما يُبيّنه الجدول أعلاه. وتشير المعطيات الإحصائية إلى أنّ غالبية البنود الجمركية سجّلت إمّا ارتفاعاً في الكمّيات المستوردة منها أو حافظت على المستويات ذاتها من الكمّيات المستوردة، في حين أنّ تراجع الكمّيات المستوردة تركّز في معدّات النقل والآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية كما سبق وأشرنا إليه، وهي سلع تزن كثيراً.

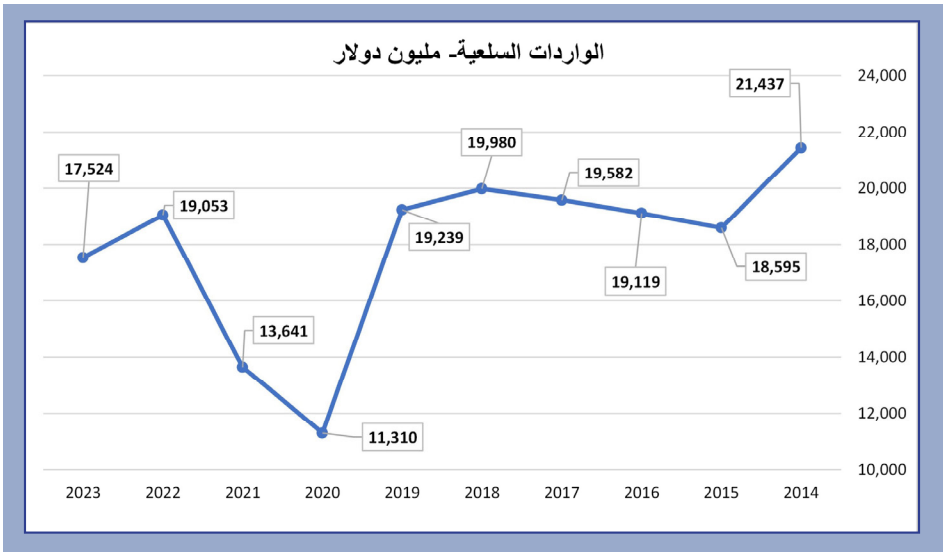

المصدر: المركز الآلي الجمركي

إذاً، لقد سجّلت قيمة الواردات السلعية في العام 2023 تراجعاً بحوالي 1,5 مليار دولار بالمقارنة مع العام الذي سبقه، ما يشير بالظاهر إلى تراجع في حركة الطلب والاستهلاك، غير أنّ هذا الاستنتاج يسقط عند معرفة أنّ تراجع فاتورة الاستيراد تأثّر بتراجع الأسعار العالمية للسلع المستوردة وبتراجع الاستيراد من بندين يزنان كثيراً وتمّ استيراد كمّيات كبيرة منهما في العام الذي سبق، في حين أنّ الدخول في تفاصيل الأرقام يشير إلى انّ حركة الاستيراد حافظت بشكل عام على المستوى ذاته المسجّل في العام 2022، لا بل تحسّنت على نحو معتدل. كما يبدو في الظاهر بأنّ فاتورة الاستيراد في العامين 2022 و2023 عادت تقريباً إلى المستويات التي كانت تسجّل قبل الأزمة، غير أنّ حركة الاستيراد، التي تعكسها بشكل أدقّ الكمّيات المستوردة لم تعد إلى مستوياتها السابقة، بحيث لم تتعدّ في العامين المذكورين نسبة 65% من متوسّطها خلال الفترة 2015-2019 على سبيل المثال، إذ تمّ بشكل عام استهلاك بعض السلع المستوردة بشكل أقلّ من فترة ما قبل الأزمة، كما تمّ استبدال بعضها بسلع منتجة محلّياً.

ويختصر الرسمان البيانيّان التاليان **توزّع قيمة الواردات السلعية** بحسب أبرز أنواعها وبحسب دول المنشأ في العام 2023.

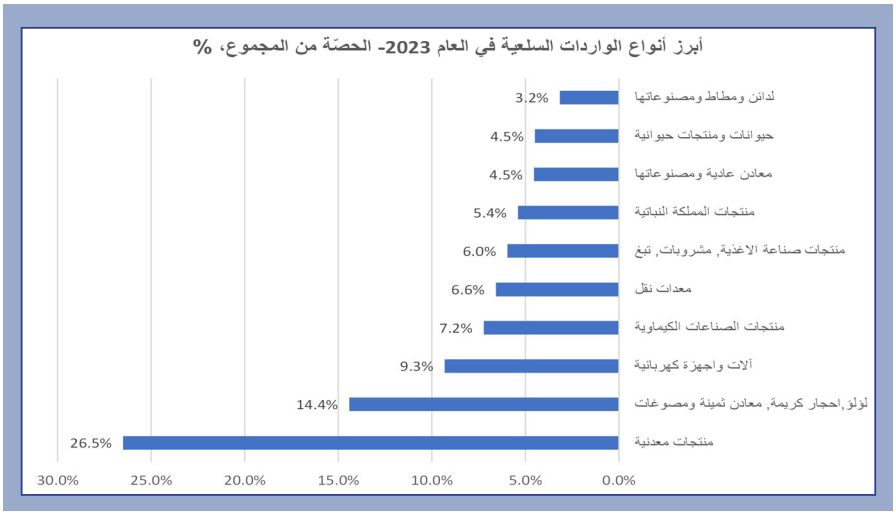

المصدر : المركز الآلي الجمركي.

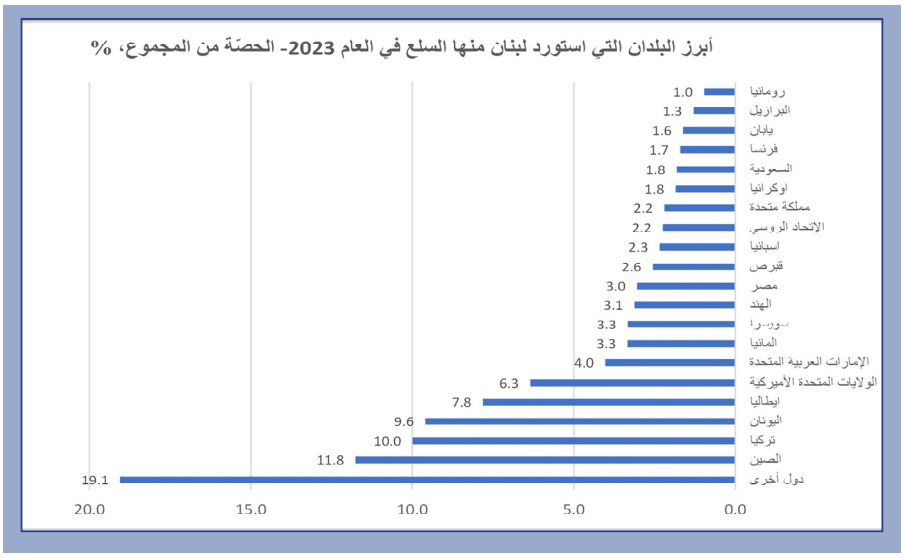

المصدر : المركز الآلي الجمركي.

6-4 الصادرات السلعية

بشكل عام، سجّلت الصادرات السلعية في العام 2023، كما في العام الذي سبق، أداءً أقلّ من عادي، ولم تحقّق بعد الأزمة أيّ تطوّر لافت كما توقّعه البعض، بخاصّة مع تدنّي كلفة العمالة في لبنان. وبلغت قيمة الصادرات 2995 مليون دولار في العام 2023، بتراجع نسبته 14,2% مقارنةً مع العام الذي سبق، في حين انخفضت الكمّيات المصدّرة بنسبة أقلّ بلغت 6,8%. وقد جاء تراجع قيمة الصادرات السلعية في العام 2023 تحت تأثير عامل السعر مع تراجع أسعار السلع المصدّرة بشكل عام، وأيضاً تحت تأثير عامل الكمّيات المصدّرة أي الطلب الخارجي على السلع اللبنانية والتي سجّلت بدورها بعض التراجع.

وعند الدخول في التفاصيل، يُلاحظ ارتفاع قيمة صادرات بعض أنواع من السلع، في حين تراجعت قيمة صادرات أنواع أخرى، بمعنى آخر لم تعرف الصادرات السلعية بحسب نوعها في العام 2023 لا اتجاهاً واحداً ولا وتيرة تغيّر واحدة.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى تأثّر الصادرات بضعف الطلب السعودي على السلع اللبنانية مع منع دخول المنتجات الزراعية اللبنانية منذ مطلع العام 2022، حيث كانت المملكة العربية السعودية تستورد سنوياً من لبنان ما لا يقلّ عن 200 مليون دولار من السلع لتصل أحياناً إلى حدود الـ400 مليوناً، ليتراجع التصدير إلى السعودية إلى ما دون المليون دولار في كلّ من العامين 2022 و2023.

الصادرات السلعية

السنوات	القيمة- مليون دولار	نسبة التغيّر - %	الكمّيات- ألف طن	نسبة التغيّر- %
2019	3731	+26,4	1677	-8,9
2020	3544	-5,0	1889	+12,6
2021	3887	+9,7	1768	-6,4
2022	3492	-10,2	1780	+0,7
2023	2995	-14,2	1658	-6,8

المصدر : المركز الآلي الجمركي.

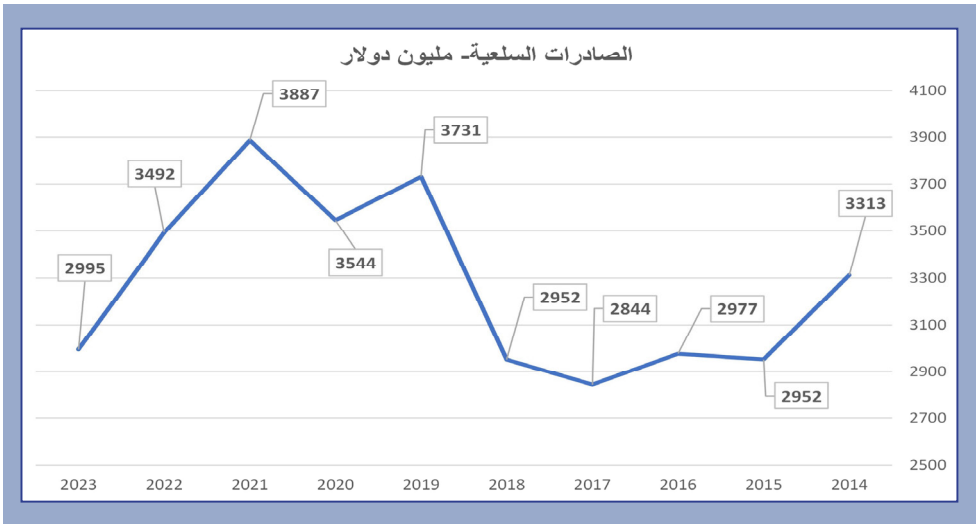

المصدر : المركز الآلي الجمركي.

ويضيء الرسمان البيانيان التاليان على توزّع **قيمة الصادرات السلعية** بحسب أنواعها وأبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في العام 2023.

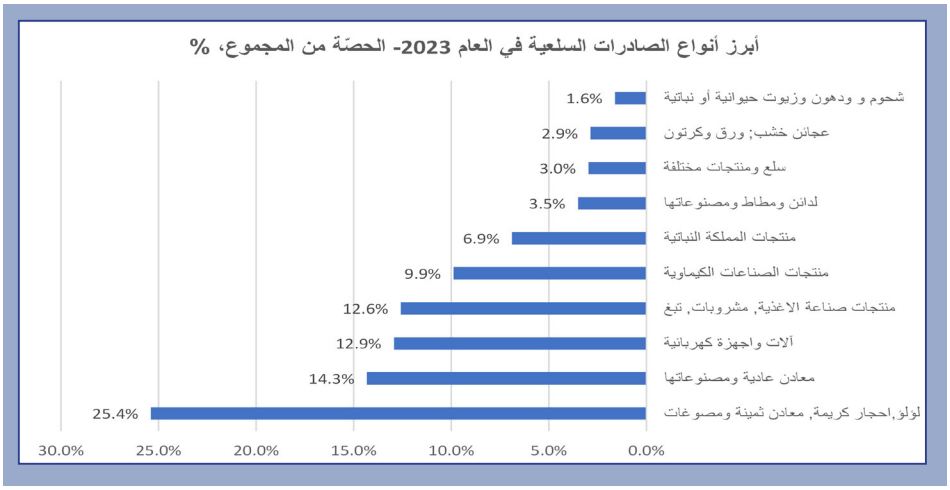

المصدر : المركز الآلي الجمركي.

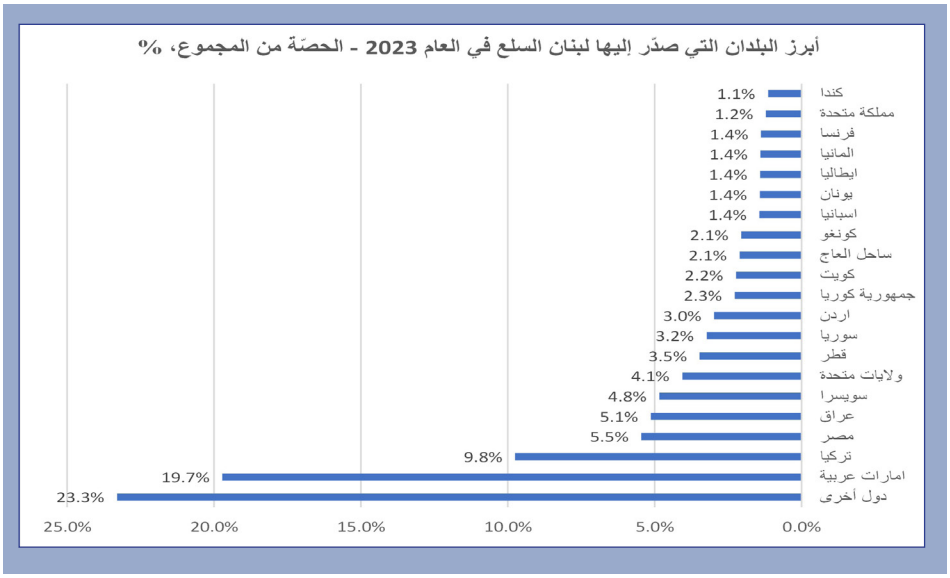

المصدر : المركز الآلي الجمركي.

5 – النشاط المصرفي في العام 2023

1-5

في العام 2023، استمرّ انكماش النشاط المصرفي وسط الأزمة السياسية والاقتصادية والمالية التي تعاني منها البلاد، وغياب المعالجة الجدية المطلوبة للخروج التدريجي من الأزمة. وفي نهاية كانون الأول 2023، بلغ إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان 1728740 مليار ليرة، أي ما يوازي 115,2 مليار دولار على أساس سعر صرف 15000 ليرة للدولار المعتمد في تلك الفترة. ويعرض الجدول أدناه تطور بنود مطلوبات المصارف التجارية، بالقيمة والنسبة، بين نهاية الأعوام 2021 و2022 و2023:

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة* (مليارات الليرات ونسب مئوية)

	2021		2022		2023	
	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)
ودائع القطاع الخاص المقيم	158178	60,0	154248	60,5	1104207	63,9
ودائع القطاع العام	7538	2,9	7055	2,8	18272	1,1
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	36996	14,0	35270	13,8	317048	18,3
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	7343	2,8	6501	2,6	43270	2,5
الأموال الخاصة	26810	10,1	27569	10,8	76374	4,4
مطلوبات أخرى	26922	10,2	24210	9,5	169569	9,8
المجموع	**263717**	**100,0**	**254853**	**100,0**	**1728740**	**100,0**

المصدر: مصرف لبنان

* بالنسبة إلى العامَيْن 2021 و2022، تمّ احتساب كلّ مكوّنات المطلوبات المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف 1507,5 ليرة للدولار. أما بالنسبة إلى العام 2023، فبات احتساب هذه المكوّنات على أساس سعر صرف 15000 ليرة للدولار.

2-5 الودائـع

في نهاية العام 2023، بلغت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم وودائع بعض مؤسّسات القطاع العام، 1439527 مليار ليرة (ما يعادل 96,0 مليار دولار على أساس سعر صرف 15000 ليرة للدولار)، توزّعت بين ودائع القطاع الخاص المقيم بنسبة 76,7% وودائع القطاع الخاص غير المقيم بنسبة 22,0% وتلك العائدة للقطاع العام بنسبة 1,3%.

3-5

في تفصيل تطور ودائع القطاع الخاص بحسب نوع العملة، يتبيّن ارتفاع الودائع المحرّرة بالليرة اللبنانية بقيمة 6676 مليار ليرة وبنسبة 14,7% في العام 2023 مقابل ارتفاع هذه الودائع بقيمة 5203 مليارات ليرة وبنسبة 13% في العام 2022. ويُعزى ارتفاعها في العام 2023 بشكل عام إلى خلق النقد، وإلى تحويل عدد من المودعين مبالغ من حساباتهم بالدولار إلى الليرة ضمن السقف المحدّد بالتعميم 151 بشكل خاص، فضلاً عن السماح بتسديد الضرائب والرسوم وجبايات مختلفة بالليرة لصالح الدولة عبر المصارف.

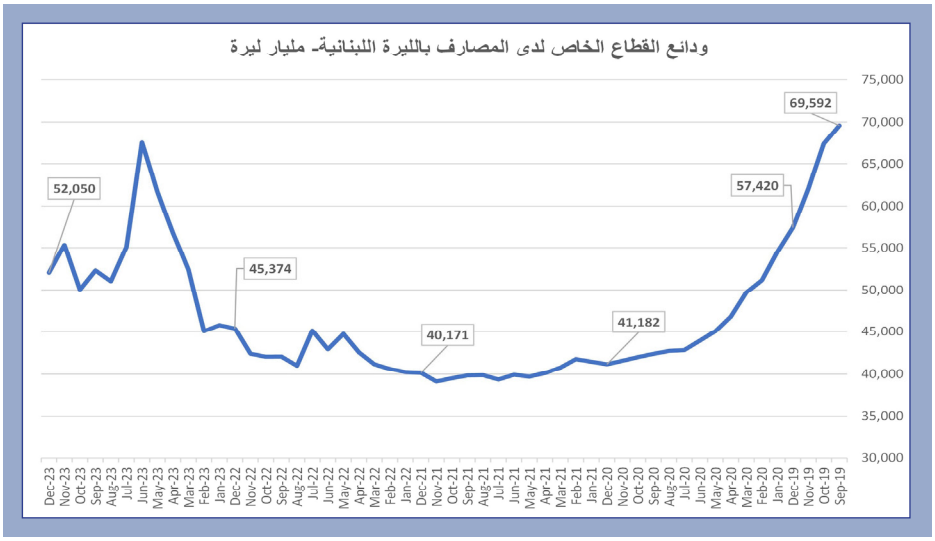

المصدر : مصرف لبنان

4-5

في المقابل، انخفضت الودائع المحرّرة بالعملات الأجنبية بقيمة 4,3 مليارات دولار وبنسبة 4,5% في العام 2023 لتصل قيمتها إلى 91,3 مليار دولار في نهايته بعد انخفاضها بقيمة 7,2 مليارات دولار وبنسبة 7% في العام الذي سبق. ويندرج تراجع هذه الودائع في سياق عمليات السحب ضمن السقوف والشروط الموضوعة استناداً إلى تعاميم مصرف لبنان (151 و158) وعمليات حسم الشيكات وتسديد القروض. تجدر الإشارة إلى أن ودائع الزبائن بالدولار FRESH تُقدَّر بحوالي 2,7 مليار دولار في نهاية العام 2023، هي ضمن إجمالي الودائع المحرّرة بالعملات الأجنبية.

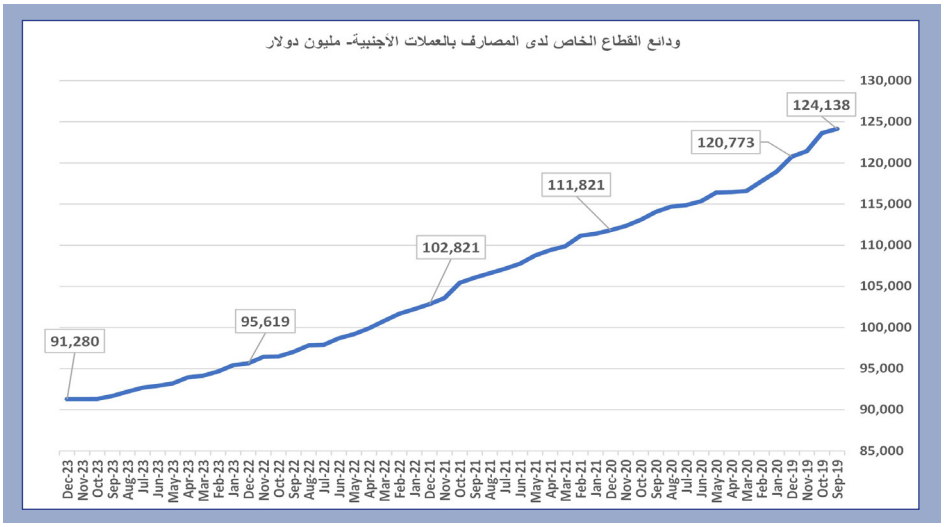

المصدر : مصرف لبنان

5-5

في ما يتعلّق **بتركّز الودائع المصرفية**، شكّلت حصّة الودائع في نهاية العام 2023 لغاية 100 ألف دولار 17,8% من الودائع الإجمالية (لعدد المودعين)، بما فيها الودائع المفتوحة بعد تشرين الأول 2019، وبلغت هذه النسبة 16,8% من الودائع الإجمالية الموجودة قبل تشرين الأول 2019. وتبلغ هاتان النسبتان 20,7% و19,4% تباعاً بالنسبة لعدد الحسابات كما في نهاية العام 2023.

6-5

لناحية **التوزّع الجغرافي**، تتركّز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي 66,6% من الودائع الإجمالية في نهاية كانون الأول 2023 موزّعة على 54,3% من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة 33,4% من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتوزّع على 45,7% من مجموع المودعين، ما يدلّ على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

7-5

على صعيد **معدلات الفائدة**، بقيت في العام 2023 عند مستويات متدنّية، وتراجع متوسّط الفائدة على الودائع بالليرة إلى 0,55% في كانون الأول 2023 مقابل 0,60% في كانون الأول 2022. وانخفض متوسّط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 0,03% من 0,06% في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي.

8-5 حساب رأس المال

في نهاية العام 2023، بلغ حساب رأس المال للمصارف التجارية العاملة في لبنان 76374 مليار ليرة أو ما يعادل 5,1 مليارات دولار (على أساس سعر 15000 ليرة للدولار) مقابل 27569 مليار ليرة أو ما يعادل 18,3 مليار دولار (على أساس سعر 1507,5 ليرة للدولار الواحد) في نهاية العام الذي سبق. وفي نهاية كانون الأول 2023، شكّلت الأموال الخاصة 4,4% من إجمالي الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية. من جهة أخرى، شكّلت الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية 30% من الأموال الخاصة في نهاية العام 2023 مقابل 70% للأموال الخاصة الأساسية.

9-5

تجدر الإشارة إلى أنه في كانون الثاني 2023، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم 659** الذي يسمح بإعادة تخمين الأصول الثابتة المادية والمالية للمصارف وتسجيل جزء منها في حسابات رأس المال. وفي هذا الاطار، أصدر المصرف المركزي في كانون الأول 2023 **التعميم الوسيط رقم 685**، ليدخل ضمن الأموال الخاصة الأساسية، فئة حَمَلة الأسهم العادية، 75% من ربح التحسين الناتج عن إعادة تخمين الموجودات العقارية المملوكة من المصرف بكامل أسهمها والموجودات العقارية المملوكة بكامل أسهمها من الشركات العقارية التي يساهم فيها هذا المصرف والمساهمات والتسليفات الطويلة الأجل المرتبطة بمشاركات في مصارف ومؤسسات مالية في الخارج، وذلك سنوياً، ولمدة خمس سنوات، على أن يتحقّق المجلس المركزي من صحة عملية إعادة التخمين ويوافق عليها، وعلى أن تتمّ العملية في مهلة أقصاها 2024/12/31.

من جهة أخرى، تتحمّل المصارف الخسائر بسبب انكشافها الكبير على الدين السيادي بالعملات الأجنبيّة (بين يوروبندز وشهادات إيداع وودائع لدى مصرف لبنان)، بالإضافة إلى الخسائر المرتبطة بتغيّر سعر الصرف وكذلك بسبب القروض المتعثّرة، ما من شأنه أن ينعكس سلباً على الأموال الخاصة.

10-5 توظيفات القطاع المصرفي

يعرض الجدول أدناه تطور بنود موجودات المصارف التجارية، بالقيمة والنسبة، بين نهاية الأعوام 2021 و2022 و2023:

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة* (مليارات الليرات– ونسب مئوية)

	2021		2022		2023	
	القيمة	الحصة من المجموع (٪)	القيمة	الحصة من المجموع (٪)	القيمة	الحصة من المجموع (٪)
موفورات	168501	63,9	165536	65,0	1261744	73,0
منها: ودائع لدى مصرف لبنان	*164277*	*62,3*	*158984*	*62,4*	*1254356*	*72,6*
تسليفات للزبائن والقطاع المالي (مقيم)	37501	14,2	27150	10,7	1101064	6,4
تسليفات للقطاع العام	*25713*	*9,8*	*17383*	*6,8*	*44887*	*2,6*
موجودات خارجية	*18253*	*6,9*	*15185*	*6,0*	*139286*	*8,1*
منها : ودائع لدى المصارف المراسلة	*6919*	*2,6*	*6333*	*2,5*	*66906*	*3,9*
تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم	*4275*	*1,6*	*3078*	*1,2*	*14714*	*0,9*
أوراق مالية للقطاع الخاص المقيم	2954	1,1	4210	1,6	44324	2,6
قيم ثابتة (مادية وغير مادية)	7356	2,8	20690	8,1	116872	6,8
موجودات غير مصنّفة	3763	1,3	4699	1,8	11522	0,7
المجموع	**263717**	**100,0**	**254853**	**100,0**	**1728740**	**100,0**

المصدر : مصرف لبنان.

* بالنسبة إلى العامَيْن 2021 و2022، تم احتساب كلّ مكوّنات الموجودات المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف 1507,5 ليرة للدولار. أما بالنسبة إلى العام 2023، فباتت هذه المكوّنات تُحتسب على أساس سعر صرف 15000 ليرة للدولار.

11-5 التسليفات للقطاع الخاص

في تفصيل التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم حسب العملة، يتبيّن تراجع التسليفات بالليرة بنسبة 23,6% لتصل قيمتها إلى 11389 مليار ليرة في نهاية العام 2023 مقابل تراجعها بنسبة 18,4% في العام 2022 حيث بلغت 14906 مليارات ليرة في نهايته، علماً أن هذه التسليفات عرفت في بعض الفترات من العام 2023 زيادات مع ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقّات بالليرة.

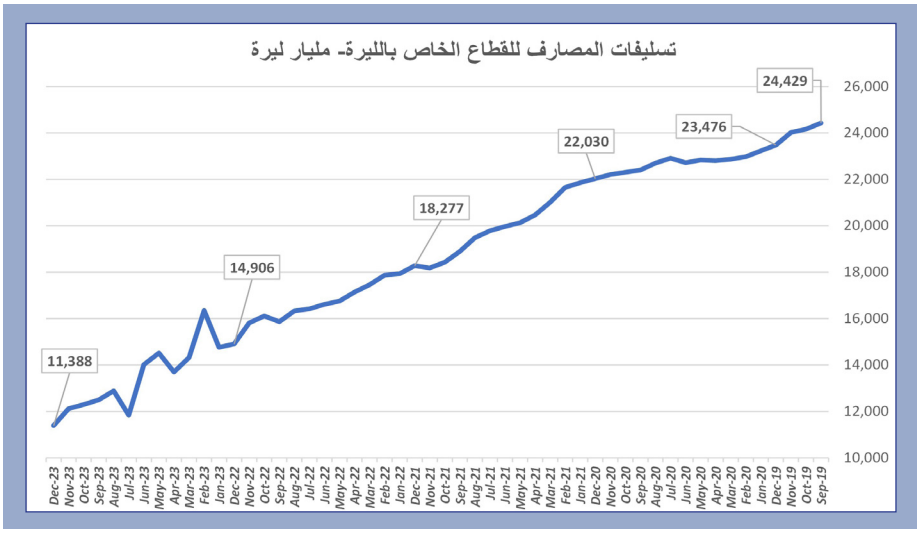

المصدر : مصرف لبنان

12-5

أما التسليفات بالعملات الأجنبية فخفّت وتيرة تراجعها إلى 25,6% وبقيمة 2602 مليون دولار في العام 2023، حيث بلغت قيمتها 7562 مليون دولار في نهايته مقابل تراجعها بنسبة 34,8% وبقيمة 5427 مليون دولار في العام 2022، حيث بلغت 10164 مليون دولار في نهايته. ويمكن تفسير التراجع في التسليفات بالعملات الأجنبية في السنوات السابقة بشكل أساسي بتسديد ديون تقدّر بحوالي 30 مليار دولار إمّا بالليرة على سعر 1507,5 أو 15000 ليرة أو بالدولار المحلي، في ظلّ عدم اتخاذ الإجراءات التشريعية والتنظيمية اللازمة لحماية أموال المودعين.

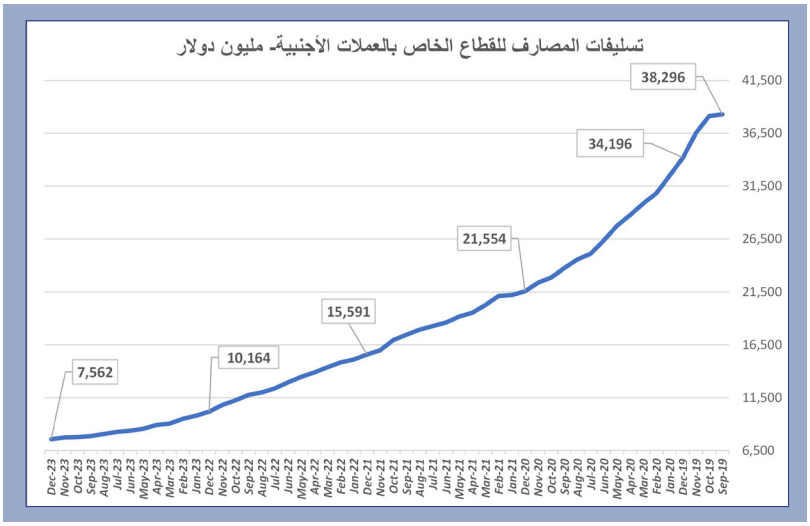

المصدر : مصرف لبنان

13-5

وشكّلت التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، والتي تتعلّق في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيّين في الخارج، ولا سيّما في الدول العربية والإفريقية ولقروض سكنية، 11,8% من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية كانون الأول 2023، وبلغت حوالي 981 مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم 656 تاريخ 20 كانون الثاني 2023 أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط 2023.

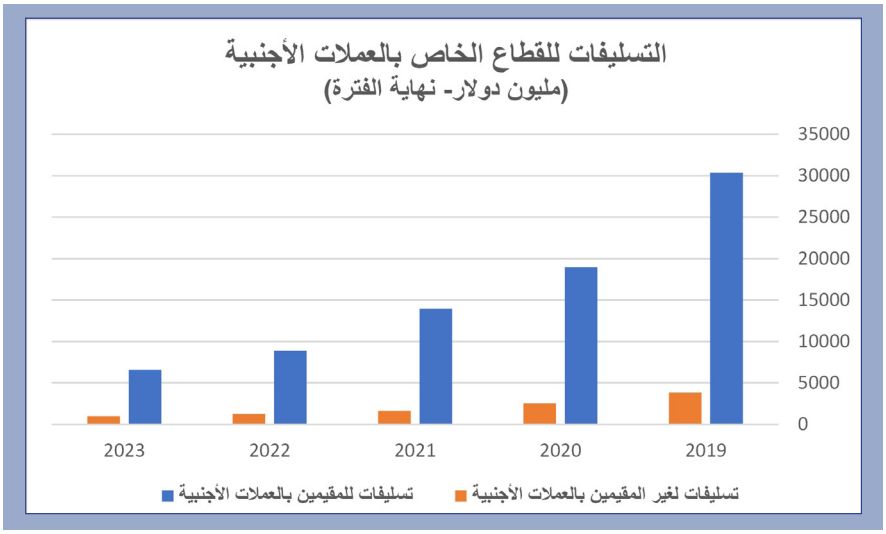

المصدر : مصرف لبنان

14-5

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملات الأجنبيّة قياساً على الودائع بهذه العملات إلى 8,3% في نهاية العام 2023 مقابل 10,6% في نهاية العام 2022، كما انخفضت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة إلى 21,9% مقابل 32,9% في نهاية التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي.

15-5

ارتفعت نسبة الديون غير المنتجة (صافية من المؤونات) من 17,8% من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية عام 2022 إلى 24,5% في أواخر العام 2023 بفعل تراجع محفظة التسليفات. وارتفعت نسبة المؤونات إلى الديون غير المنتجة من 67,9% في نهاية العام 2021 لتتجاوز 76% في نهاية العام 2023.

16-5

وتشير الإحصاءات حول طبيعة التسليفات الممنوحة من قِبَل القطاع المالي، والعائدة إلى نهاية كانون الأول 2023، إلى أنّ نسبة عالية منها - وقدرُها 59,6% - هي قروض ذات آجال محدّدة في حين تتّخذ نسبة 40,4% من إجمالي التسليفات شكل تسهيلات مكشوفة وغير موثّقة بضمانات (Overdrafts). وفي نهاية كانون الأول 2023، بلغت حصّة القروض مقابل تأمين عقاري 35,0%، وحصّة القروض بكفالات شخصيّة 14,8%، وحصة القروض مقابل قيم مالية 5,2%، وحصّة القروض مقابل ضمانات نقدية أو كفالات مصرفية 3,2%، وحصّة القروض مقابل ضمانات عينيّة أخرى 1,4%.

17-5

على صعيد توزّع التسليفات على القطاعات الاقتصادية، سُجِّل انخفاض واضح في حصة القروض الشخصية (ومنها القروض السكنية) وقيمتها عند احتسابها بالدولار في نهاية كانون الأول 2023، مقابل ارتفاع حصة القطاعات الأخرى ولو بشكل متفاوت، علماً أن قطاع التجارة والخدمات لا يزال يستحوذ على الحصة الأكبر.

توزّع تسليفات القطاع المالي على القطاعات الاقتصادية (كما في نهاية الفترة)

	كانون 1 2018		كانون 1 2019		كانون 1 2022		كانون 1 2023	
	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)
التجارة والخدمات	35704	34,1	29622	33,0	13180	33,4	63486	36,0
البناء والمقاولات	16813	16,0	14898	16,6	7312	18,5	43134	24,4
الصناعة	11498	11,0	9672	10,8	4577	11,6	20697	11,7
القروض الشخصية	31876	30,4	28142	31,3	10555	26,8	28164	16,0
منها: القروض السكنية	*19427*	*18,5*	*18345*	*20,4*	*7028*	*17,8*	*8695*	*4,9*
الوساطة المالية	4681	4,5	3725	4,1	1982	5,0	12042	6,8
الزراعة	1190	1,1	1136	1,3	541	1,4	2605	1,5
قطاعات أخرى	3054	2,9	2584	2,9	1299	3,3	6281	3,6
المجموع	**104816**	**100,0**	**89779**	**100,0**	**39446**	**100,0**	**176409**	**100,0**

المصدر : مصرف لبنان

18-5

ومن ناحية توزّع التسليفات حسب الشرائح، تبيّن الإحصاءات أنّ التسليفات التي تزيد قيمتها عن مليار ليرة لبنانية، كان يستفيد منها حوالي 4% فقط (عددهم 6861 شخصاً ومؤسّسة) من إجمالي عدد المستفيدين والبالغ 163717 شخصاً ومؤسّسة في نهاية كانون الأول 2023، مع العلم أن شخصاً واحداً (أو مؤسّسة واحدة) قد يكون قد استفاد (أو استفادت) من أكثر من قرض واحد. وبلغت نسبة التسليفات التي استفاد منها هؤلاء حوالي 94% (166312 مليار ليرة) في نهاية كانون الأول 2023.

توزّع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين (نهاية كانون الأول 2023)

	حسب القيمة (٪)	حسب عدد المستفيدين (٪)
أقلّ من 5 ملايين ليرة	0,37	55,01
5-25 مليون ليرة	0,32	9,59
25-100 مليون ليرة	0,83	12,39
100-500 مليون ليرة	3,04	17,04
500-1000 مليون ليرة	1,17	1,78
1000-5000 مليون ليرة	5,42	2,63
5000-10000 مليون ليرة	3,61	0,56
10000 مليون ليرة وما فوق	85,25	1,00
المجموع	**176409**	**163717**

المصدر : مصرف لبنان

19-5

على صعيد آخر، حافظت **معدّلات الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة** على العموم على المنحى التراجعي في العام 2023، إذ بلغ متوسّط الفائدة المدينة على الدولار 1,95% في كانون الأول 2023 مقابل 4,16% في كانون الأول 2022. وبلغ متوسط الفائدة المدينة على الليرة 3,97% مقابل 4,56% في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي.

20-5 التسليفات للقطاع العام

في العام 2023، تابعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية انخفاضها لتبلغ 11436 مليار ليرة في نهاية العام المذكور مقابل 12707 مليارات ليرة في نهاية العام 2022، مع الإشارة إلى أن وزارة المالية أعلنت في كانون الأول 2023 التوقّف عن إصدار سندات خزينة بالليرة بدءاً من كانون الثاني 2024.

21-5

وانخفضت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبندز الصافية من المؤونات، إلى ما يوازي 2191 مليون دولار مقابل 2934 مليون دولار في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي، وشكّلت 2,4% من مجموع الودائع بالعملات الأجنبية في نهاية العام 2023 مقابل 3,1% في نهاية العام 2022. تجدر الإشارة إلى أنّه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم 649 الصادر في تشرين الثاني 2022، باتت النسبة المطبّقة لاحتساب الخسائر المتوقّعة من التوظيفات في سندات الخزينة بالعملات الأجنبية 75%.

22-5 الموجودات الخارجيّة

بلغت ودائع المصارف التجاريّة لدى المصارف المراسلة 4,5 مليارات دولار في نهاية عام 2023 مقابل 4,2 مليارات دولار في نهاية عام 2022. وشكّلت نسبتها من ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبيّة 4,9% مقابل 4,4% في نهاية العام الذي سبق. يُذكر أن المصارف تستخدم هذه السيولة بالعملات الأجنبية بشكل أساسي لتغطية الودائع في المصارف اللبنانية بالدولار الـFRESH ولتلبية العمليات المصرفية مع الخارج ولتلبية حاجات السيولة داخلياً، من سحوبات الزبائن لتطبيق التعميمَيْن 158 و166. وبلغت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة صافيةً من الالتزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم 1,6 مليار دولار في نهاية العام 2023.

23-5

نذكّر بأنه استناداً إلى التعميم الأساسي رقم 154 الصادر في آب 2020، يتوجّب على كل مصرف تكوين حساب خارجي حرّ من أي التزامات لدى مراسليه في الخارج، لا يقلّ في أي وقت، عن 3% من مجموع الودائع بالعملات الأجنبية لديه كما هي في 2024/7/31 معدّلة من خلال التعميم الوسيط رقم 707 في أيلول 2024.

مع الإشارة إلى التعاميم التي صدرت مؤخراً: التعميم الوسيط رقم 715 الصادر في تشرين الثاني 2024 الذي طلب من كل مصرف أن يودع نقداً لديه او لدى مراسليه في الخارج في حساب حر من أي التزامات أو لدى مصرف لبنان في حساب "الأموال النقدية" وفقاً للتعميم الأساسي 165، ما يوازي نسبة 100% من قيمة "الأموال النقدية" بالعملات الأجنبية، على أن يتمّ تكوين هذه النسبة قبل نسبة السيولة الخارجية. ولا تُحتسب ضمن هذه النسبة قيمة محفظة سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية (Eurobonds). وجاء كلّ من التعميمَيْن الوسيطَيْن رقم 674 الصادر في تموز 2023 ورقم 697 في حزيران 2024 ليعدّلا التعميم الأساسي رقم 158، بحيث يحقّ للمصارف، تأميناً للسيولة المطلوبة، استعمال السيولة الخارجية المتوفّرة لديها ضمن نسبة الـ3% المشار إليها في التعميم الأساسي رقم 154 على أن يتم إعادة تكوينها في مهلة أقصاها 2025/12/31.

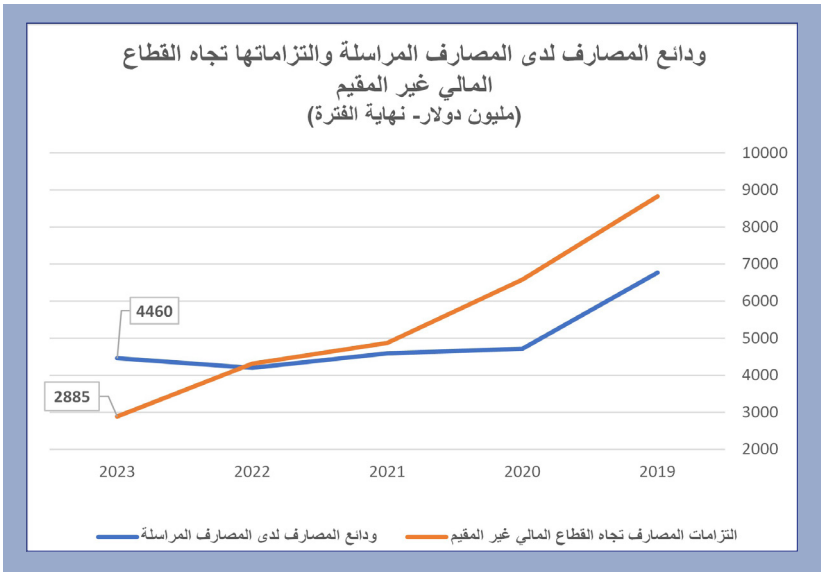

المصدر : مصرف لبنان

24-5 الودائع لدى مصرف لبنان

في نهاية العام 2023، بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية 1254356 مليار ليرة أو ما يعادل 83,6 مليار دولار على أساس سعر صرف 15000 ليرة، وشكّلت 72,6% من إجمالي الموجودات. وتتضمّن هذه الودائع الاحتياطي الإلزامي المفروض على المصارف (وقد خفّضه مصرف لبنان من 15% إلى 14% بموجب التعميم الوسيط رقم 586 تاريخ 8 حزيران 2021) والودائع الحرّة بالليرة والدولار، إضافة إلى شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي لصالح المصارف. ونتيجة لاستحقاقات أجزاء منها، انخفضت الشهادات بالليرة إلى 34986 مليار ليرة في نهاية عام 2023 مقابل 43147 مليار ليرة في نهاية العام 2022، والشهادات بالدولار إلى 14,1 مليار دولار مقابل 18,7 مليار دولار في نهاية العامَيْن على التوالي. يُذكر أن الودائع لدى المصرف المركزي بالعملات الأجنبية شكّلت حوالي 82% من مجوع ودائع الزبائن في المصارف بالعملات الأجنبية في نهاية العام 2023. ولغاية تاريخ نشر هذا التقرير ما زالت الحكومة الحالية تعتبر هذه الودائع خسائر بدل اعترافها بأنها التزامات تجاه مصرف لبنان أنفقتها الحكومات المتعاقبة من خلال الاستدانة من مصرف لبنان حسب ما جاء في تقرير التدقيق الجنائي لشركة الفاريز اند مارسال وفي تقرير الوضعية المالية لمصرف لبنان من شركة اوليفر وايمن.

كما أنّ اعتراف الحكومة بالتزاماتها تجاه مصرف لبنان يسهّل إيجاد حلّ عادل وسريع لمسألة الودائع ويؤسّس للخروج من الأزمة.

القسم الثاني

تعاميم مصرف لبنان

مضمون أهم التعاميم التي صدرت خلال العام 2023 والأشهر الأولى من العام 2024

1- إجراءات استثنائية حول العمليات على العملات الأجنبية وحول السحوبات النقدية

في ما يتعلّق **بالتعميم الأساسي رقم 151** الذي يتيح إجراء سحوبات أو عمليات صندوق نقداً للعميل من الحسابات العائدة له بالعملات الأجنبية بالليرة اللبنانية، أصدر مصرف لبنان في كانون الثاني 2023 **التعميم الوسيط رقم 657** معدّلاً سعر السحب من الـ 8000 ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد إلى 15000 ليرة للدولار ضمن سقف سحب 1600 دولار أميركي للحساب الواحد شهرياً بدلاً من 3000 وذلك بدءاً من أوّل شهر شباط 2023.

في هذا الإطار، جاء **التعميم الوسيط رقم 673** الصادر في تموز2023 ليتيح للمصارف العاملة في لبنان أن تبيع من مصرف لبنان العملات الأجنبية الناتجة عن السحوبات او عمليات صندوق نقداً التي يطلبها العميل من الحسابات أو من المستحقات العائدة له بالدولار الأميركي أو بغيرها من العملات الأجنبية والتي يتم تسديدها بموافقة العميل المعني بالليرة اللبنانية. فيشتري مصرف لبنان العملات الأجنبية ضمن حد أقصى يوازي 1600 دولار أميركي للحساب الواحد شهرياً على أساس سعر 15000 ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد. وذلك دون المس بمفهوم الأموال النقدية المحدد في التعميم 165. وقد مدّد التعميم رقم 673 العمل بالتعميم الأساسي رقم 151 لغاية 2023/12/31.

وفي ما يخصّ **التعميم الأساسي رقم 161** المتعلّق بعمليات منصّة صيرفة، مدّد مصرف لبنان مهلة العمل به تباعاً آخرها لغاية 30/4/2023 قابلة للتجديد من خلال سلسلة **تعاميم وسيطة آخرها التعاميم 660، 663 و666 الصادرة تباعاً في الفصل الأول من العام 2023.** مع العلم أنّه تمّ إنهاء العمل بأحكام التعميم الأساسي رقم 161 في نيسان 2024.

2- إجراءات استثنائية لتسديد تدريجي للودائع بالعملات الأجنبية

في تموز 2023، أصدر مصرف لبنان تعديلاً للتعميم الأساسي رقم 158 من خلال **التعميم الوسيط رقم 674** ليتيح سحب مبلغ 400 دولار أميركي، شهرياً من المبالغ المحوّلة إلى الحسابات الخاصة المتفرعة قبل 2023/7/1 تُدفع نقداً لـ"صاحب الحساب" و/أو عن طريق تحويل إلى الخارج و/أو بواسطة البطاقات المصرفية التي يمكن استعمالها في لبنان والخارج و/أو ايداعها في حساب جديد (Fresh Account) دون عمولة أو نفقة مباشرة أو غير مباشرة. على ان لا يتجاوز مجموع ما يمكن سحبه من المصارف كافة، سنوياً، مبلغ 4800 دولار أميركي. كما أتاح التعميم سحب مبلغ 300 دولار أميركي، شهرياً، من المبالغ المحوّلة إلى هذه الحسابات بعد 2023/6/30 (وقد عُدّلت بالذين لم يستفيدوا من أحكام هذا القرار قبل تاريخ 2023/7/1 من خلال **التعميم الوسيط رقم 678** في أيلول 2023)، تُدفع نقداً لـ"صاحب الحساب" و/أو عن طريق تحويل إلى الخارج و/أو بواسطة البطاقات المصرفية التي يمكن استعمالها في لبنان والخارج و/أو ايداعها في حساب جديد (Fresh Account) دون عمولة أو نفقة مباشرة أو غير مباشرة على ان لا يتجاوز مجموع ما يمكن سحبه من المصارف كافة، سنوياً، مبلغ 3600 دولار أميركي.

كما أشار التعميم 674 أنّه يحقّ للمصارف، تأميناً للسيولة المطلوبة، استعمال السيولة الخارجية المتوفرة لديها ضمن نسبة الـ3% المشار إليها في التعميم الأساسي رقم 154 على أن يتم إعادة تكوينها في مهلة أقصاها 2024/12/31.

وجاء **التعميم الوسيط رقم 682** الصادر في تشرين الثاني 2023 ليتيح استفادة "صاحب الحساب" عن حساباته التي كانت موجودة لدى أي مصرف (المصرف المحوّل منه) بالعملات الأجنبية قبل تاريخ 2019/10/31، وتمّ تحويلها بعد هذا التاريخ إلى

مصرف آخر (المصرف المحوّل إليه) وذلك في حال تمّت إعادة المبالغ التي يحقّ له الاستفادة منها إلى "المصرف المحوّل منه". وتشمل هذه الحسابات، الحساب الذي كان "مشترك" في المصرف المحوّل منه وأصبح "فردياً" في المصرف المحوّل إليه أو الحساب الذي كان فردياً في المصرف المحوّل منه وأصبح مشتركاً في المصرف المحوّل إليه. كما ذكر التعميم أنّه لا يمكن أن يزيد مجموع ما يستفيد منه "صاحب الحساب" عن 50000 دولار أميركي.

وفي شباط 2024، أصدر مصرف لبنان **التعميم الأساسي رقم 166** المتعلّق بإجراءات استثنائية لتسديد الودائع المكوّنة بعد تاريخ 2019/10/31 بالعملات الأجنبية. يتضمّن التعميم إمكانية الاستفادة من مبلغ أقصاه 4350 دولار وفقاً للمبالغ المتوفّرة في حسابات "صاحب الحساب" لدى المصرف المعني بالدولار الأميركي أو بأي عملة أجنبية أخرى. أما في حال تعدّد الحسابات لدى مصرف معيّن، وكانت احداها مشتركة أو متحدة، فلا يتم الاستفادة إلاّ بمبلغ حدّه الأقصى 1800 دولار أميركي سنوياً. ويتمّ سحب مبلغ 150 دولار أميركي شهرياً من الحسابات الخاصة المتفرّعة" وتدفع نقداً و/أو عن طريق تحويل إلى الخارج أو إيداعه في حساب جديد (Fresh Account) على ألا يتجاوز مجموع ما يمكن سحبه سنوياً مبلغ 1800 دولار أميركي من المصارف كافة.

فبغية استفادة أي شخص طبيعي صاحب حساب، مقيم أو غير مقيم، يُعتمد مجموع أرصدة حساباته الدائنة كافة بالعملات الأجنبية، من غير "الأموال النقدية" موضوع التعميم الأساسي 165، بما فيها الحسابات ذات الصلة التي يشارك أو يكون طرفاً فيها أو يستفيد منها، المكوّنة بعد التاريخ المذكور لدى أي مصرف على حدة، على أن تُحتسب هذه الأرصدة كما هي موقوفة بتاريخ 2023/6/30. يستفيد من هذا القرار صاحب الحساب عن حساباته لأَجَل المفتوحة بعد 2019/10/31، عند انتهاء آجالها والضمانات النقدية المقدّمة منه بعد هذا التاريخ، عند تحريرها.

لكن، لا يستفيد من هذا القرار إذا كان من الأشخاص المحدّدين في المادة الثانية من التعميم الأساسي 154 ولم يقم بإعادة النسبة المطلوبة، الأشخاص الذين تظهر حساباتهم حركة شيكات مصرفية تدل على تجارة شيكات بعد 2019/10/31، الذين حولوا بعد هذا التاريخ ودائع من الليرة إلى العملات الأجنبية بما يوازي أو يزيد عن 300000 دولار أميركي باستثناء تعويضات نهاية الخدمة، الأشخاص الذين سددوا بعد هذا التاريخ بالليرة اللبنانية أرصدة قروض ممنوحة لهم بالعملات الأجنبية بما يوازي أو يزيد عن 300000 دولار أميركي، الأشخاص الذين حوّلوا بعد 2019/10/30 أرصدة قروضهم من العملات الأجنبية إلى الليرة اللبنانية بما يوازي أو يزيد عن 300000 دولار أميركي والأشخاص الذين استفادوا من عمليات صيرفة وقاموا بشراء ما يوازي أو يزيد عن 75000 دولار أميركي.

كما أصدر مصرف لبنان في شباط 2024 **التعميم الوسيط رقم 687** ليوضح أنّه لا يستفيد "صاحب الحساب" من أحكام التعميم الأساسي 166 عن أي حسابات له بالانفراد أو بالاشتراك أو بالاتحاد من أي مصرف كان بمجرد ان استفاد من أحكام التعميم الأساسي رقم 158.

3- قيود استثنائية على بعض العمليّات التي تقوم بها المصارف

جاء **التعميم الوسيط رقم 661** الصادر في كانون الثاني 2023 المتعلّق بالتعميم الأساسي رقم 159 ليعدّل البند المتعلّق بحظر المصارف التداول بالعملات الأجنبية من غير "الأموال الجديدة" مع زبائنها إلاّ وفق السعر المحدّد في **التعميم الأساسي رقم 151**. وقد تمّ تعديل هذا البند مجدّداً في حزيران 2023 من خلال **التعميم الوسيط رقم 671** ليصبح وفقاً لسعر الصرف المعتمد في تعاملات مصرف لبنان مع المصارف.

كما أصدر المصرف المركزي **التعميم الوسيط رقم 662** في شباط 2023 ليحظّر المصارف بيع وشراء الشيكات والحسابات المصرفية بالعملات الأجنبية

أو بالليرة اللبنانية لحسابها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى حظر إصدار شيكات مصرفية بالعملات الأجنبية أو بالليرة اللبنانية باسم مصرف آخر إلا إذا تمّ تضمين الشيك اسم المستفيد الذي يقتضي أن تودع قيمة الشيك في حسابه. كما أضاف التعميم نفسه أنّه يتوجب على المصارف عند إصدار شيكات مصرفية وشيكات مصدّقة بالليرة اللبنانية التأكّد، على مسؤوليتها، أنّ الغاية من طلب إصدار هذه الشيكات مشروعة (تسديد ضرائب ورسوم وتأمينات قضائية...) ولا تؤدّي إلى عمليات المضاربة على العملة الوطنية.

4- فتح الحسابات المصرفية ومعدلات الفوائد الدائنة

في الفصل الثالث من العام 2019، كان مصرف لبنان قد أصدر **التعميم الأساسي رقم 147** المتعلّق بفتح الحسابات المصرفية، والذي طلب بموجبه من المصارف، عند فتح حساب مصرفي لأيّ شخص طبيعي أو معنوي مقيم في لبنان بغية تسيير أعماله أو نشاطاته التجارية أو المهنية، أن تستحصل منه على صورة عن شهادة التسجيل لدى وزارة المالية. كما تبقى شروط الودائع كافة المتلقاة من المصارف العاملة في لبنان قبل تاريخ 2019/12/5 خاضعة لما تمّ الاتفاق عليه بين المصرف المعني وعملائه وذلك لغاية استحقاقها. ويتمّ تسديد الفوائد على الودائع الأجنبية بنسبة 50% بعملة الحساب و50% بالليرة اللبنانية، وقد تمّ تمديد العمل بهذا القرار لغاية 2023/12/31 بموجب **التعميم الوسيط رقم 672** الصادر في حزيران 2023 وتالياً لغاية صدور قانون الموازنة العامة للعام 2024 ونشره في الجريدة الرسمية بموجب **التعميم الوسيط رقم 684** الصادر في كانون الأول 2023. ومن ثمّ أُلغي هذا القرار من خلال **التعميم الوسيط رقم 691** في شباط 2024.

وومن خلال **التعميم الوسيط رقم 679** الصادر في تشرين الأول 2023، طلب مصرف لبنان من المصارف عدم فرض أي نوع من العمولات الجديدة على حسابات الودائع لم تكن مفروضة قبل تاريخ 2019/10/31. بالإضافة إلى إعداد لائحة تتضمّن المعلومات الدقيقة والموثقة عن الكلفة الفعلية للحسابات التي تترتب على العميل وعن طريقة احتسابها وعن آلية استيفائها بحيث لا يتم فرض أي عمولات غير مصرّح عنها في هذه اللائحة، على أن يتمّ نشر هذه الأخيرة في مكان واضح داخل المركز الرئيسي وفي الفروع كافة وعلى الموقع الالكتروني للمصرف في مدة حدّها الأقصى 2023/10/16.

الإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف العاملة في لبنان

جاء في كلّ من **التعميمَيْن الوسيطَيْن رقم 659 و676** الصادرين تباعاً في كانون الثاني وتموز 2023 والمتعلّقَيْن بالتعميم الأساسي رقم 44 طلب عدم توزيع أنصبة أرباح على حقوق حَمَلة الأسهم العادية عن العامين 2022 و2023.

كما أصدر المصرف المركزي **التعميم الوسيط رقم 659** في كانون الثاني 2023 ليقبل ضمن الأموال الخاصة الأساسية فئة حَمَلة الأسهم العادية 50% من ربح التحسين (والتي باتت 75% بموجب **التعميم الوسيط رقم 685** في كانون الأول 2023) الناتج عن إعادة تخمين الموجودات العقارية المملوكة منه بكامل أسهمها والموجودات العقارية المملوكة بكامل أسهمها من الشركات العقارية التي يساهم فيها هذا المصرف والمساهمات والتسليفات الطويلة الأجل المرتبطة بمشاركات في مصارف ومؤسسات مالية في الخارج (وذلك سنوياً، ولمدة خمس سنوات وفقاً للتعميم 685). على أن يتحقّق المجلس المركزي من صحة عملية إعادة التخمين ويوافق عليها وعلى أن تتمّ العملية في مهلة أقصاها 2023/12/31 ثمّ إلى 2024/12/31 من خلال **التعميم الوسيط رقم 685**. وأضاف التعميم الأخير أنّه يتمّ تقييم الموجودات موضوع هذه الفقرة بالدولار الأميركي النقدي (Fresh Dollar) ويتمّ اعتماد سعر صرف للدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية على أساس السعر

المعلن على المنصة الالكترونية المعتمدة من مصرف لبنان كما في 2023/6/30 ولاحقاً كما في 31 كانون الأول من كل عام.

وفي شباط 2024، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم 689** الذي سمح، استثنائياً وبشكل موقّت، إمكانية تدنّي نسبة "احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة" عن النسبة المطلوبة (أي 2,5%) في العامَيْن 2023 و2024 على أن تتمّ إعادة تكوين هذا النقص تدريجياً وفقاً لتعليمات لاحقة من قِبَل مصرف لبنان.

5- الأموال الخاصة لاحتساب النسب النظامية للمصارف العاملة في لبنان

أصدر مصرف لبنان في شباط 2024 **التعميم الوسيط رقم 690** ليعدّل المادة الثالثة من التعميم الأساسي رقم 43 بحيث تشمل التعديلات النظامية (Regulatory Adjustments) التنزيلات التالية: 25% من صافي التغيّر المتراكم على الشهادات المصرفية والأدوات المالية المصنّفة مقابل عناصر الدخل الشامل الأخرى في حال كان إيجابياً، الاحتياطي السلبي أو الإيجابي الناجم عن إعادة تقييم أدوات التحوّط، الاحتياطي السلبي أو الإيجابي الناجم عن التغيّرات في مخاطر الائتمان الخاصة، الاحتياطات الأخرى الإيجابية المرتبطة بعناصر الدخل الشامل الأخرى، الأسهم العادية والسندات ذات علاقة بالأموال الخاصة المعاد شراؤها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الشهرة وصافي الأصول الثابتة غير المادية والنقص في المؤونات المطلوبة.

كما تنزّل نتيجة الدورة المالية في حال كانت إيجابية وحساب الأعباء والايرادات في حال كان إيجابياً، النقص في احتياطي عقارات ومساهمات للتصفية المتوجّب تكوينه مقابلها، النقص في الاحتياطي الخاص المتوجّب تكوينه مقابل الديون المشكوك بتحصيلها والرديئة والتي لم تتمّ تسويتها بموجب التعميم الأساسي 73 والتجاوز على أحكام المادتَيْن 152 أو 153 من قانون النقد والتسليف (أيّهما أكبر)، على أن يعلّق العمل بهذه البنود بصورة موقّتة وحتى إشعار آخر. ويُعمل بهذا القرار اعتباراً من الوضعية الموقوفة بتاريخ 2023/12/31.

6- الاحتياطي الالزامي

في حزيران 2023، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم 670** ليعدّل التعميم الأساسي رقم 84 ويحدّد الالتزامات بالليرات اللبنانية الخاضعة للاحتياطي الالزامي بعناصر الوضعية الشهرية موزعة بين التزامات تحت الطلب والتزامات لأجل، بما فيها الأموال المودعة أو التي ستودع أوراقاً نقدية في حسابات جديدة بالليرة اللبنانية موضوع المادة الأولى من التعميم الأساسي رقم 165.

كما ذكر التعميم أنّه بغية احتساب نسبة الاحتياطي الالزامي، تُدرج ضمن أرصدة المصارف اليومية النقدية لدى مصرف لبنان أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة بالليرة اللبنانية قبل تاريخ 2023/4/19 وأرصدة الحسابات الجديدة بالليرة اللبنانية موضوع التعميم الأساسي رقم 165 تاريخ 2023/4/19. ولا تُدرج ضمن هذه الأرصدة أرصدة الحسابات المخصّصة لإجراء عمليات شراء الدولار الأميركي من وحدة العملات الأجنبية لصالح العملاء وأرصدة الحسابات لأجَل والحسابات المجمّدة لتحقيق زيادة في رؤوس الأموال. على أن يُعمل بهذا القرار اعتباراً من وضعية الفترة الممتدة من يوم الخميس 15 حزيران 2023 لغاية يوم الأربعاء 21 حزيران 2023.

7- القروض الاستثنائية وقروض التجزئة والتسديد المسبق في ظلّ الظروف الراهنة

ذكر **التعميم الوسيط رقم 661** الصادر في كانون الثاني 2023 إمكانية تسديد القرض الاستثنائي الممنوح بالدولار الأميركي من خلال التعميم الأساسي رقم 152 للعميل المتضرر من انفجار مرفأ بيروت بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر الصرف المعتمد في تعاملات مصرف لبنان مع المصارف (حالياً بقيمة وسطية تبلغ 15000 ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد) وذلك

اعتباراً من 2023/2/1. وأتى **التعميم الوسيط رقم 688** في شباط 2024 ليلغي هذا النص على أن يتفق العميل مع المصرف أو المؤسسة المالية على تسديد القرض الاستثنائي خلال فترة تقل عن الـ5 سنوات أو إجراء تسديد مبكر بالدولار الأميركي للقرض الاستثنائي دون أية رسوم او عمولات.

أما في ما يخصّ القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية لغير المقيمين، بما في ذلك شركات الأوف شور، فطلب المركزي من المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان من خلال **التعميم الوسيط رقم 656** في كانون الثاني 2023 (معدّلاً التعميم الأساسي رقم 81) عدم قبول تسديدها إلاّ من أموال جديدة محوّلة من الخارج.

8- تصفية مراكز القطع المدينة

طلب المصرف المركزي من خلال **التعميم الوسيط رقم 659** الصادر في كانون الثاني 2023 من المصارف أن تقوم بتصفية مراكز القطع المدينة المفتوحة كما في 2022/12/31 وذلك تدريجياً على فترة خمس سنوات بحيث لا تتعدّى: نسبة 80% بحدّ أقصى في العام 2023، نسبة 60% بحدّ أقصى في العام 2024، نسبة 40% بحد أقصى في العام 2025، نسبة 20% بحدّ أقصى في العام 2026 وصفر في المئة في العام 2027.

وجاء **التعميم الوسيط رقم 675** في تموز 2023 ليعلّق موقتاً العمل بإمكانية طلب تكوين مراكز قطع ثابتة أو بنيوية جديدة أو زيادتها او تعديل العملات المكوّنة لها. كما أوجب على المصارف التي تتجاوز السقف المحدّد لمركز القطع العَمَلاني الصافي (1%)، إيداع احتياطي خاص بالعملة اللبنانية لدى مصرف لبنان يبلغ عشرة أمثال التجاوز على أساس سعر الصرف المعلن على المنصّة الالكترونية لعمليات الصرافة "Sayrafa" وذلك لمدة شهر عن كل يوم تجاوز. كما عليها عندما تتجاوز السقف المحدّد لمركز القطع الإجمالي (40%)، إيداع احتياطي خاص لدى مصرف لبنان بما يوازي عشرة أمثال هذا التجاوز بالدولار الأميركي بتاريخ حصوله بعد تنزيل قيمة التجاوز، في حال وجوده، على مركز القطع العَمَلاني الصافي، وذلك لمدة شهر عن كل يوم تجاوز. كما على المؤسسات المالية التي تتجاوز السقف المحدّد لمركز القطع العَمَلاني الصافي الدائن (100%) والمَدين (5%) إيداع احتياطي خاص بالعملة اللبنانية لدى مصرف لبنان يبلغ عشرة أمثال التجاوز على أساس سعر الصرف المعلن على المنصّة الالكترونية لعمليات الصرافة "Sayrafa" وذلك لمدة شهر عن كل يوم تجاوز. لكنّ **التعميم الوسيط رقم 677** الصادر في أيلول 2023 جاء ليعلّق العمل بما تمّ ذكره أعلاه بعدما تبيّن لمصرف لبنان من خلال مراجعات المصارف عدم صوابيّته ومستوى الأذى الذي قد يتسبّب به للقطاع.

وفي تشرين الثاني 2023، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم 683** ليعدّل الاحتياطي الذي يتوجّب وضعه لدى مصرف لبنان عند تجاوز السقف المحدّد ليصبح ثلاثة أمثال التجاوز محتسباً على أساس سعر الصرف المعتمد في تعاملات مصرف لبنان مع المصارف. كما تُعتبر بحكم الملغاة جميع الموافقات العادية والاستثنائية الممنوحة للمصارف من مصرف لبنان المتعلّقة بمراكز القطع الثابتة ومراكز القطع البنيوية الأخرى وأي موافقات أخرى استثنائية مرتبطة بمراكز القطع.

وفي حال كان مركز القطع المفتوح دائناً (Long Fx Open Position)، يُعتبر متجاوزاً المصرف الذي لديه مركز قطع عَمَلاني صافي دائن يفوق نسبة 1% من مجموع عناصر الأموال الخاصة الأساسية الصافية. وتُمنح المصارف مهلة حدّها الأقصى تاريخ 2024/12/31 لتصفية أي تجاوز في مراكز القطع العملانية الصافية الدائنة المحتسبة كما في 2023/12/31 تحت طائلة إلزامها بإيداع الاحتياطي المذكور أعلاه.

أمّا في حال كان مركز القطع المفتوح مديناً (Short Fx Open Position)، يُعتبر المصرف متجاوزاً حكماً ويتوجّب عليه تصفية هذا التجاوز تدريجياً بحيث لا يتعدّى في نهاية العام 2024 نسبة 50%، بحد أقصى، من قيمة التجاوز المحتسب كما في 2023/12/31، وتتمّ تصفية كامل هذا التجاوز

في مهلة أقصاها نهاية العام 2025. على أن يتعرّض المصرف المخالف لإيداع احتياطي خاص بالعملة اللبنانية لدى مصرف لبنان المذكور أعلاه.
في هذا الإطار، وتطبيقاً للتعميم الأساسي رقم 32 وتعديلاته، أصدرت لجنة الرقابة على المصارف التعميم رقم 300 في تشرين الثاني 2023 لتطلب من المصارف التقيّد بكيفية احتساب مراكز القطع والمعالجة المحاسبية لتغير سعر الصرف واحتساب الحدود القصوى المسموح بها لمراكز القطع.

9- أصول تحويل الموجودات والمطلوبات المحرّرة بالعملات الأجنبية إلى الليرة اللبنانية.

وفقاً **للتعميم الأساسي رقم 167** الصادر في شباط 2024، على المصارف والمؤسسات المالية كافة، عند إعداد الوضعيات المالية، مراعاة مبادئ المعيار الدولي للمحاسبة (IAS21) وتحويل حسابات الموجودات والمطلوبات النقدية (Monetary Assets and Liabilities) المحرّرة بالعملات الأجنبية والموجودات غير النقدية (Non-Monetary Assets) المصنّفة بالقيمة العادلة (Fair Value) أو المقيّمة وفقاً لمنهجية الحقوق الصافية (Equity Method) إلى ما يوازي قيمتها بالليرة اللبنانية على أساس السعر المعلن على المنصة الالكترونية المعتمدة من مصرف لبنان بتاريخ إعداد البيانات المالية.

10- مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

في ما يخصّ هذا الموضوع، أصدر مصرف لبنان في شباط 2024 **التعميم الوسيط رقم 692** ليعدّل نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المرفق بالتعميم الأساسي رقم 83. وطلب مصرف لبنان من خلاله إنشاء ضمن "وحدة التحقق" مصلحتَيْن، على الأقلّ، الأولى تُشرف على المركز الرئيسي وفروع المصرف وتشمل مهامها التأكّد من تطبيق معايير مراقبة العمليات في المركز والفروع لجهة التزامها بإجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والثانية تُعنى بـ "مكافحة جرائم الفساد والرشوة" (Anti-Bribery & Corruption) وتشمل مهامها وضع سياسة للمصرف لمكافحة الفساد والرشوة تتوافق مع الموجبات والتوصيات التي تصدر عن الجهات الرقابية والتنظيمية المحلية والمنظمات الدولية، والقيام بمراجعة دورية لفعالية هذه الاجراءات والعمل على تطويرها للحد من المخاطر، وتحديث الدليل المتعلّق بالمبادئ العامة للآداب المهنية (Code of Ethics & Conduct). بالإضافة إلى ذلك، تهتمّ بتقييم مخاطر الفساد والرشوة التي يتعرّض لها المصرف بنتيجة الخدمات والمنتجات التي يقدّمها لعملائه وتحديد فئة العملاء ذات المخاطر المرتفعة، بتنظيم دورات تدريبية للموظفين حول الموضوع ونشر ثقافة النزاهة في المصرف.

11- معلومات عن استثمارات المقيمين بقيم منقولة صادرة عن غير مقيمين

عدّل **التعميم الوسيط رقم 665** الصادر في آذار 2023 قاعدة التقييم في الدليل التفسيري المرفق بالتعميم الأساسي رقم 91 ليطالب عند التصريح بحيازة أي سند، بعدم استخدام قيمته الإسمية بل قيمته السوقية عند إقفال العمليات في آخر يوم من كل فصل. كما تجدر الإشارة إلى أن القيمة السوقية سوف تستخدم أيضاً للمطابقة مع بنود في الميزانية الموقوفة في التاريخ ذاته. وفي ما يتعلّق بالسندات المرتبطة بديون كالسندات المضمونة بقروض عقارية، يجب التصريح عن القيمة السوقية السائدة في ذلك التاريخ.
كما يجب التعبير عن جميع المبالغ بالقيمة المقابلة بالدولار الأميركي (بالوحدات)، استناداً إلى أسعار الصرف السائدة في آخر يوم من كل فصل. ويُعمل بهذا التعميم اعتباراً من الفصل الأول من العام 2023.

12- الفوائد على الودائع لأجل بالدولار الاميركي المودعة لدى مصرف وفوائد شهادات الايداع بالدولار الاميركي المصدرة من مصرف لبنان

تعديلاً للتعميمَيْن الأساسيَيْن رقم 14 و67، أصدر مصرف لبنان في نيسان 2023 **التعميم الوسيط رقم 668** ليمدّد العمل لغاية 2023/12/31 بالمواد المتعلّقة بتخفيض الفوائد على الودائع لأجل بالدولار الاميركي المودعة لدى مصرف لبنان من المصارف العاملة في لبنان بنسبة 50% واستمرار مصرف لبنان، استثنائياً، بدفع نصفها بالدولار الاميركي والباقي بالليرة اللبنانية، وبتخفيض فوائد شهادات الايداع بالدولار الاميركي المُصدَرة من مصرف لبنان التي تملكها المصارف العاملة في لبنان بنسبة 50% واستمرار مصرف لبنان، استثنائياً، بدفع نصفها بالدولار الاميركي والباقي بالليرة اللبنانية. وقد تمّ تمديد العمل بهذا القرار لغاية صدور قانون الموازنة العامة للعام 2024 ونشره في الجريدة الرسمية بموجب **التعميم الوسيط رقم 684** الصادر في كانون الأول 2023.

وجاء **التعميم الوسيط رقم 686** الصادر في شباط 2024 ليعدّل هذه النسبة إلى 75% وتُدفع بالدولار الأميركي، على أن يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ 3 شباط ولغاية 2024/6/30.

13- عمليات التسوية الإلكترونية العائدة "للأموال النقدية"

بعد أن تمّ تطوير أنظمة الدفع في المركز الرئيسي لمصرف لبنان (BDL-NPS) لتشمل خدمات تحويل ومقاصة وتسوية "الأموال النقدية" الكترونياً، أصدر مصرف لبنان **التعميم الأساسي رقم 165** في نيسان 2023 لتطبّق على عمليات التسوية العائدة للأموال النقدية إجراءات عمليات التسوية والمقاصة الخاصة بالتحاويل المصرفية والمقاصة الإلكترونية وفقاً للتعليمات الواردة في التعميمَيْن الأساسيَيْن رقم 127 و130.

يُقصد بـ"الأموال النقدية" تلك التي حُوّلت من الخارج و/أو تمّ تلقّيها أوراقاً نقدية (Banknotes) بالعملات الأجنبية بعد تاريخ 2019/11/17، والأموال المودعة أو التي ستودع أوراقاً نقدية في حسابات جديدة بالليرة اللبنانية والتي تتوفّر فيها الشروط المحدّدة في التعميم الأساسي رقم 150.

وطلب التعميم من المشتركين كافة في نظام (BDL-NPS) فتح حسابات جديدة لدى مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والدولار الأميركي مخصّصة حصراً لإجراء جميع العمليات المتعلّقة بمقاصة الشيكات والتحاويل الإلكترونية الخاصة بـ"الأموال النقدية" خلال مهلة حدها الأقصى 2023/5/10. كما طلب استعمال هذه الحسابات الجديدة بشكل حصري لتسوية التحاويل المصرفية الالكترونية الخاصة بالأموال النقدية ولتسوية مقاصة الشيكات وايداع الأموال النقدية اللازمة في الحسابات الجديدة المذكورة أعلاه لضمان المؤونة الكافية بـ"الأموال النقدية" لنجاح عمليات التسوية في نظام (BDL-NPS). ويعود لكل مصرف تحديد قيمة إيداعاته في هذه الحسابات شرط توفّر الرصيد اللازم على الدوام.

وفي ما يخصّ دفاتر الشيكات، طالب التعميم بالتقدم من مديرية العمليات النقدية لطلبها وتستعمل حصراً للسحب النقدي من الحسابات الجديدة. كما يُمنع على المصارف إصدار شيكات مصرفية بـ "الأموال النقدية" مسحوبة على حساباتها لدى مصرف لبنان إلاّ لأمر المصرف المعني صاحب الحساب. لكن، استثناءً لما سبق، أضاف **التعميم الوسيط رقم 669** الصادر في حزيران 2023 أنه يمكن للمصارف إصدار شيكات بالليرة اللبنانية مسحوبة على حساباتها الجديدة لدى مصرف لبنان مخصّصة، حصراً، لتسديد الضرائب بما فيها الضريبة على القيمة المضافة والرسوم بما فيها الجمركية منها والمستحقات العائدة لأشخاص القطاع العام (وزارات، بلديات...) على ألاّ تتجاوز قيمة الشيك الواحد تسعة وتسعين مليار ليرة لبنانية. كما عدّل التعميم المذكور تاريخ بدء العمل بالتحاويل والمقاصة الخاصة بـ "الأموال النقدية" ليصبح 2023/6/12.

نذكر انّ مصرف لبنان أصدر **تعميماً وسيطاً في نيسان 2023 رقم 667** معدّلاً التعميم الأساسي رقم 69 ومتعلّقاً بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الالكترونية ليحظر القيام بالعمليات المصرفية أو المالية بواسطة الأجهزة الالكترونية الجوالة والثابتة

بين عملاء مصارف مختلفة تفوق قيمتها مبلغ 10,000 د.أ. إلاّ لتلقّي طلبات التحاويل المصرفية من العميل.
ويمكن القيام بالعمليات المصرفية أو المالية بواسطة الأجهزة الالكترونية الجوالة والثابتة عبر تطبيقات (Applications) أو برامج الكترونية وذلك من خلال استعمال بطاقات و/أو حسابات مصرفية تعود لعملاء مصارف مختلفة بشرط أن يتمّ الاستحصال على موافقة مسبقة من مصرف لبنان وأن تحافظ المؤسسة غير المصرفية على الدوام على رأسمال لا يقلّ عن خمسين مليار ليرة لبنانية وتمنح تلك المنشأة قبل صدور هذا القرار مهلة حدّها الأقصى 2023/9/30 لتقديم طلبات زيادة الرأسمال على أن يتم استكمال اجراءاتها بحيث تصبح نافذة بمهلة أقصاها 2023/12/31. وألاّ يتعدّى مجموع كلّ من الأموال المرسَلة والمتلقاة من كل عميل عبر تطبيق واحد مبلغ 15,000,000 ل.ل. يومياً ومبلغ 150,000,000 ل.ل. شهرياً للعمليات بالليرة ومبلغ 300 د.أ. يومياً و3,000 د.أ. شهرياً أو ما يوازيها بالعملات الأجنبية للعمليات بالدولار أو بالعملات الأجنبية للأموال المرسلة ومبلغ 600 د.أ يومياً و6,000 د.أ للأموال المتلقاة.

القسم الثالث

الموارد البشرية في المصارف اللبنانية

1 – العاملون في المصارف في لبنان في العام 2023

في العام 2023، استمرّ انخفاض عدد الموظفين العاملين في المصارف على غرار السنوات التي تلت الأزمة المالية والاقتصادية، ولو بوتيرة أبطأ من السنوات التي سبقت، لأسباب عدّة، منها اضطرار المصارف للاستغناء عن عدد من الموظفين في بعض الأقسام نظراً لاستمرار الوضع الاقتصادي الصعب، أو بلوغ العاملين سنّ التقاعد القانونية، أو تفضيل عدد منهم ترك العمل مسبقاً لقاء تعويضات معيّنة أو بحثاً عن فرصة عمل أخرى في الداخل أو الخارج نظراً لتدهور القدرة الشرائية لرواتبهم أو سعياً لتحسين أوضاعهم المادية.

1- عدد المصارف والفروع

تعود المعطيات الإحصائية المتعلّقة بالعدد الإجمالي للعاملين في القطاع المصرفي في نهاية العام 2023 إلى 54 مصرفاً عاملاً (علماً أن عدد المصارف هو 60 على اللائحة الرسمية) موزّعة على 43 مصرفاً تجارياً و11 مصرفاً للأعمال. وتوزّعت المصارف التجارية على 30 شركة مساهمة لبنانية، و7 مصارف لبنانية ذات مساهمة عربية أكثرية، و4 مصارف عربية ومصرفَيْن غير عربيَّيْن. وفي إطار بحث المجموعات المصرفية في لبنان عن تقليص نفقاتها التشغيلية، عمد البعض إلى دمج وحدات مصارف الأعمال ضمن المجموعة الواحدة وتحويلها إلى أقسام داخل المصرف الرئيسي. وفي العام 2023، تمّ إقفال المزيد من الفروع المصرفية في الداخل، بحيث انخفض عددها إلى 730 فرعاً في نهاية أيلول 2023. كما انخفض عدد أجهزة الصراف الآلي إلى 1264 جهازاً في نهاية الفصل الثالث من العام 2023 كما هو مبيَّن في الجدول أدناه.

	2018	2019	2020	2021	2022	أيلول 2023
عدد المصارف	**65**	**63**	**63**	**61**	**61**	**60**
تجارية	49	47	47	46	46	46
أعمال	16	16	16	15	15	14
عدد فروع المصارف العاملة	**1101**	**1071**	**1014**	**914**	**803**	**730**
عدد أجهزة الصراف الآلي	**1998**	**2003**	**1874**	**1724**	**1515**	**1264**

٢- عدد العاملين

يظهر الجدول أدناه تطور عدد العاملين في المصارف وتوزّعهم حسب الفئات. ويتبيّن انخفاض العدد الإجمالي للعاملين إلى 14860 شخصاً في نهاية العام 2023، أي بحوالي 10% بالمقارنة مع نهاية العام 2022.

توزّع العاملين في المصارف

	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد العاملين في القطاع المصرفي	25908	24886	22325	18815	16520	14860
التغيّر (عدد)	**- 97**	**- 1022**	**- 2561**	**- 3510**	**- 2295**	**-1660**
التغيّر (%)	**-0.37**	**-3.94**	**-10.29**	**-15.72**	**-12,2**	**-10,0**
التوزّع حسب فئات المصارف						
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	24557	23554	21091	17651	15488	13894
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	513	490	484	440	382	351
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	838	842	750	724	650	615

3- خصائص العاملين في القطاع المصرفي

سوف نعتمد في هذا القسم على المعطيات المستقاة من 46 مصرفاً ملأوا الاستمارات وبلغ عدد العاملين فيها 14325 شخصاً في نهاية العام 2023، كون المصارف الأخرى اكتفت بتزويدنا فقط بعدد الموظفين لديها في نهاية العام المذكور.

على صعيد الجنس (جندر)، في نهاية العام 2023، توزّعت العمالة المصرفية في لبنان بين 48% للإناث مقابل حوالي 52% للذكور.

على صعيد الوضع العائلي، لا تزال نسبة العازبين تسجّل مزيداً من الانخفاض إذ بلغت حوالي 24% من المجموع المتوافر في نهاية العام 2023 مقابل حوالي 26% في نهاية العام الذي سبق، ربّما مع خروج عدد أكبر من العازبين من القطاع بحثاً عن فرص عمل أفضل في الداخل أو الخارج. وتشابهت تقريباً نسبة العازبين بين الإناث والذكور، فيما تجاوز عدد المتزوجين الذكور عدد المتزوجات.

وعلى صعيد هرم الأعمار، انخفضت حصّة الذين هم دون سنّ الأربعين إلى حوالي 44% من مجموع العمالة المصرفية المتوافر في نهاية العام 2023 مقابل حوالي 48% في نهاية العام 2022، بسبب انضمام الموظفين إلى الفئة العمرية الأعلى، أو ترك العنصر الشبابي العمل في القطاع وعدم دخول أشخاص جدد. وبلغت حصّة الذين تراوح أعمارهم بين 40 و60 سنة 49% (45% نهاية 2022)، وارتفعت قليلاً حصّة الذين تجاوزوا سنّ الستين إلى حوالي 7% (6,4% في نهاية العام 2022).

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس على فئات الأعمار نهاية العام 2023

	دون 25 سنة	25-40 سنة	40-50 سنة	50-60 سنة	60 سنة وما فوق	المجموع
ذكور (%)	58,9	45,8	53,8	57,0	64,9	51,9
إناث (%)	41,1	54,2	46,2	43,0	35,1	48,1
المجموع (عدد)	253	6110	3960	3013	989	14325

يبيّن توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وضمن الفئات العمرية المختلفة أن حصّة الذكور تفوق حصّة الإناث في جميع الفئات العمرية باستثناء فئة 25-40 سنة حيث تتفوّق نسبة الإناث.

توزّع العاملين والعاملات على فئات الأعمار نهاية العام 2023

	دون 25 سنة	25-40 سنة	40-50 سنة	50-60 سنة	60 سنة وما فوق	المجموع (عدد)
ذكور (%)	2,0	37,7	28,7	23,1	8,6	7431
إناث (%)	1,5	48,0	26,5	18,8	5,0	6894

على صعيد الرتبة، شكّل التقنيّون 74% من العاملين المصرّح عنهم في العام 2023 مقابل 26% للكوادر. مع التذكير بأن التقنيّين هم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى مهارات تمّ اكتسابها عبر التعلّم والخبرة والتدريب، وهم من ذوي القدرة على حلّ المشاكل والإشراف على فريق عمل ومن ذوي المرونة في العلاقات مع الزبائن. أمّا الكوادر فهم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى تحمّل مسؤوليات كبيرة ومعرفة واسعة ومهارات قيادية، وتكون لهم القدرة على اتّخاذ القرارات.

على صعيد المستوى العلمي، لطالما تميّز القطاع المصرفي اللبناني باستقطابه موظفين ذات مستوى علمي مرتفع. وقد تجاوزت نسبة الجامعيّين 80% من العمالة المصرفية في نهاية عام 2023.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس والمستوى العلمي نهاية العام 2023

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية	المجموع
ذكور (%)	83,7	60,0	47,5	7431
إناث (%)	16,3	40,0	52,5	6894
المجموع (عدد)	**1163**	**1655**	**11507**	**14325**

ويظهر توزّع الموظفين من الجنس الواحد حسب مستوى التحصيل أن حوالي 88% من العاملات في القطاع المصرفي يحملْنَ شهادة جامعية مقابل حوالي 74% للذكور في نهاية العام 2023.

توزّع العاملين والعاملات حسب مستوى التحصيل العلمي نهاية العام 2023

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية	المجموع
ذكور (%)	13,1	13,4	73,6	**7431**
إناث (%)	2,8	9,6	87,6	**6894**

4- الرواتب والأجور والتقديمات

لا بدّ من الإشارة في بداية هذه الفقرة إلى أن المصارف التي ملأت هذا الجزء من الاستمارة أرسلت المعطيات الإحصائية بالليرة اللبنانية، علماً أن طريقة دفع واحتساب الأجور والتقديمات والمنح اختلفت بين مصرف وآخر. ونكتفي بعرض متوسط الكلفة ومكوّناتها كما وردت إلى الأمانة العامة للعام 2023.

بلغ **متوسّط الكلفة السنوية** للموظف الواحد (من راتب وإضافات وتعويضات) 945 مليون ليرة في العام 2023 (حوالي 79 مليون ليرة شهرياً على أساس 12 شهراً). علماً أن هذا المتوسّط لا يعكس حقيقة ما يجنيه الموظّف من مختلف الفئات، لأنَّ ثمة تفاوتاً في الكلفة بين الموظّفين حسب معايير عدّة وبات أبرزها سياسة الأجور والتقديمات المطبّقة في المصرف.

تطور متوسط الراتب للموظف الواحد في المصارف (آلاف الليرات اللبنانية)

العام	متوسط الراتب الشهري	متوسط الراتب الشهري مع التعويضات العائلية والصحية والتعويضات الأخرى	متوسط الراتب الشهري مع كافة التعويضات بما فيها تعويضات نهاية الخدمة	الحد الأدنى للأجر في لبنان	متوسط سعر الصرف
2017	4049	5658	6399	675	1507,5
2018	4224	5916	6788	675	1507,5
2019	4517	6087	6832	675	1634,0
*2020	4504	6211	6861	675	6705,0
**2021	4824	7265	8134	675	16821,0
**2022	7047	12860	17385	2600	30313,0
**2023	23590	51871	78963	9000	87254,8

* تمّ احتساب الأجور والملحقات لأحد المصارف على أساس المعطيات المتوافرة عن العام 2019.
** تمّ اعتماد متوسط أرقام المصارف التي ملأت الاستمارات كاملة في الأعوام 2021 و2022 و2023.

في العام 2023 واستناداً إلى المعطيات المتوافرة، بلغ **متوسط الراتب الشهري** للموظف في القطاع المصرفي اللبناني حوالي 23,5 مليون ليرة.

وشكّلت **التعويضات العائلية** 0,4% من الكلفة الإجمالية للرواتب والأجور والتقديمات في العام 2023. وتمثّل هذه التعويضات اشتراكات المصارف في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي هي مرتبطة بأجر العاملين (كسب الأجر هو 12 مليون ليرة)، من جهة أولى، وفائض المبالغ التي تدفعها المصارف إلى الموظفين زيادةً على معدل اشتراك الضمان، من جهة ثانية.

وشكّلت **تعويضات المرض والأمومة، أو ما يُعرف بالضمان الصحي** حوالي 5,9% من الكلفة الإجمالية في العام 2023، وتشمل هذه التعويضات اشتراكات المصارف للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث تبلغ مساهمتها حالياً 8% من أجر العاملين مقابل 3% يتحمّلها الموظف، (مع الإشارة إلى أن كسب الأجر في هذا الفرع كان 18 مليون ليرة في العام 2023)، والإضافات التي تسدّدها المصارف للموظفين زيادةً عمّا يحصلون عليه من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد ازدادت هذه الإضافات في العام 2023 في موازاة زيادة التعريفات الطبية والمخبرية ومحدودية تغطيتها من الصندوق الوطني، علماً أنها اختلفت كثيراً بين مصرف وآخر.

ومثّلت **تعويضات نهاية الخدمة** حوالي 34,3% من الكلفة الإجمالية في العام 2023، وتشمل الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والاحتياطي، مع التذكير بأن مساهمة المصارف في هذا الفرع هي 8,5% من كامل الأجور الخاضعة للضريبة.

وشكّلت حصة **التعويضات الأخرى** 29,5% من الكلفة الإجمالية في العام 2023. وتشمل هذه التعويضات المنح المدرسية وتعويض النقل بالإضافة إلى تعويض الصندوق ومِنَح الزواج والولادة وغيرها من التعويضات وبدلات التمثيل والملابس، إضافة إلى مبالغ نقدية إضافية دفعتها بعض المصارف لموظفيها للتعويض عن تدهور القيمة الشرائية لرواتبهم.

وفي تفصيل **المنح المدرسية**، بلغ متوسط المنحة المدرسية لأولاد الموظفين في المدارس الخاصة وذوي الاحتياجات الخاصة حوالي 33 مليون ليرة، مقابل 22 مليون ليرة للطلاب في المدارس المجانية و19 مليون ليرة لطلاب الجامعة اللبنانية و55 مليون ليرة في الجامعات الخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تحسّساً منها وبعد التشاور والتداول مع اتحاد نقابات موظفي المصارف، وبهدف التضامن بين المصارف لمساعدة الموظفين في ظلّ الظروف الاجتماعية الصعبة، أوصى مجلس إدارة جمعية المصارف (تعميم رقم 2023/119 صادر في 17 آب 2023) بزيادة المنح المدرسية لموظفي المصارف للعام الدراسي 2023-2024 لتصبح كالتالي: 600 دولار «فريش» للطلاب المنتسبين إلى المدارس الرسمية أو المجانية، 1250 دولاراً نقداً للطلاب المنتسبين إلى الجامعة اللبنانية، 1500 دولار نقداً سنوياً للطلاب المنتسبين إلى المدارس الخاصة/مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة و2500 دولار «فريش» للطلاب المنتسبين إلى الجامعات الخاصة. علماً أن المصارف لم تلتزم كلها بهذا التعميم، فمنها ما منح موظفيه مبالغ أدنى فيما دفع بعضها مبالغ أعلى.

على صعيد آخر، لا شكّ في أن كلفة **تعويض النقل** ارتفعت إلى حدّ كبير في العام 2023 على الرغم من انخفاض عدد الموظفين، متأثرة بارتفاع متوسط سعر صفيحة البنزين الذي تعمّمه جمعية المصارف على الأعضاء، من 572 ألف ليرة في العام 2022 إلى مليون و590 ألف ليرة في العام 2023.

وتبقى الإشارة في النهاية إلى ضرورة إعادة الثقة إلى الاقتصاد اللبناني والقطاع المصرفي بما يُسهم في تأمين الاستقرار المهني والأمان الاجتماعي لآلاف من القوى العاملة اللبنانية المتبقّية في القطاع.

2 – نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية في العام 2023

1 لمحة عامة

مع استمرار الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت في العام 2019، عملت مديرية تطوير الموارد البشرية في جمعية مصارف لبنان على تلبية احتياجات المصارف في المجالات الثلاث التالية: **التطوير التنظيمي، المسؤوليّة المجتمعيّة للشركات والتدريب.**

في إطار **التطوير التنظيمي**، جمعت المديرية إحصاءات حول الرواتب، المنح المدرسية والعناية الطبية وعقدت اجتماعات مع لجنة الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية في الجمعية بهدف مناقشة هذه الأمور في ظلّ تدهور سعر صرف الليرة وتآكل القيمة الشرائية لرواتب الموظفين. كما عقدت اللجنة سلسلة لقاءات مع اتّحاد نقابات موظفي المصارف للتفاوض بشأن تجديد عقد العمل الجماعي والتي ستستكمل في العام 2024.

وفي إطار **التعلّم الإلكتروني**، وزّعت المديرية 138 شهادة للموظفين الذين أتمّوا بنجاح برنامج "مكافحة تبييض الأموال" على المنصّة الإلكترونية "ABL-eT". كما وتمّ توزيع 20 شهادة للذين أنهوا برنامج "GDPR".

أمّا في موضوع **المسؤوليّة المجتمعيّة للشركات**، فقد قام موظفو الجمعية بمبادرات فردية تمثّلت بجمع مبلغ من المال وتقديمه لجمعيات خيرية تُعنى بالفقراء وكبار السنّ. كما تقوم الجمعية بجمع منتجات قابلة لإعادة التدوير وإرسالها إلى أحد المراكز الذي يقوم بدوره بتسليمها إلى معمل للمعالجة لقاء بدل مادي يمكّنه من القيام بنشاطات للأطفال. هذه المبادرات تأتي في سياق النشاطات التي تحقّق أهداف منظمّة "UN Global Compact" والتي انضمّت إليها جمعية المصارف منذ العام 2017.

أمّا بالنّسبة **للتدريب**، تعاونت مديرية تطوير الموارد البشرية في الجمعية مع مديريات الموارد البشرية في المصارف لتحديد أولوياتها وتلبية احتياجاتها في ظلّ الظروف الصعبة التي تمرّ بها. وانصبّت اهتماماتهم على موضوع الامتثال وبعض المواضيع الأخرى التي نفصّلها ضمن هذا التقرير.

2 التدريب

تعاونت مديرية تطوير الموارد البشرية في الجمعية مع الدكتورة جوسلين عيد، الرئيس التنفيذي للامتثال في بنك لبنان والخليج ش.م.ل. وعضو لجنة التحقق ومكافحة تبييض الأموال في جمعية مصارف لبنان في تنظيم محاضرة حول "الامتثال لمكافحة الرشوة والفساد Anti-Bribery and Corruption Compliance". قدّمت المحاضرة لمحة عامة عن القضايا الرئيسية المتعلقة بمخاطر الرشوة والفساد. ووفّرت فهماً للمعايير العالمية بالإضافة إلى الاتفاقيات الإقليمية الرئيسية وقوانين مختارة على المستوى الوطني. كما تناول التدريب أيضاً الدوافع الرئيسية لمخاطر الرشوة والفساد وكيفية إعداد برنامج فعّال لمكافحتهما، استناداً إلى التوجيهات والمعايير الدولية.

ونظراً لأهمية هذه المحاضرة، فقد أعيدت لستة مجموعات في شهري تشرين الأول وتشرين الثاني 2023 وشارك فيها 130 شخصاً من 26 مصرف.

وبطلب من لجنة التحقق ومكافحة تبييض الأموال في الجمعية، عُقِدَ اجتماعَين في العام 2023 لمناقشة تطوّر قواعد الامتثال المحلية والعالمية والمرتبطة بالقطاع المصرفي اللبناني، الأول في أيار جمع حوالي 50 شخصاً من 37 مصرف والثاني في أيلول وقد حضره 38 شخصاً من 29 مصرف.

3 النشاطات المكمّلة لأعمال التدريب

3.1 - المشاركة في لقاءات منظّمة Global Compact Network Lebanon أبرزها الدورة التدريبية الافتراضية التي أقيمت في 17 تشرين الأول 2023 والتي تناولت موضوع "تحفيز

الموظفين على المشاركة وتحسين المهارات لتحقيق الاستدامة Unlocking Employee Engage-ment and Upskilling for Sustainability". ركّزت هذه الدورة على أهمية الدور الذي يلعبه الموظفون من أجل تحقيق الاستدامة في الشركات وكيفية تحفيزهم ليساعدوا في التغيير والتطور من خلال اعتماد سلوكيات ومهارات جديدة.

3.2 - وفي إطار متابعة أعمال "House of Training – ATTF Luxembourg"، شارك مصرفيون لبنانيون في ثلاث نشاطات على الشكل التالي:

3.2.1 -مشاركة شخص من بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. في برنامج " Preparation Course to CISM® Certification" الذي أقيم افتراضياً بين 5 و16 حزيران 2023. ركّز هذا البرنامج على المجالات الأساسية المشمولة في امتحان شهادة Certified Information Security Manager -**CISM** . وشمل على سلسلة من أسئلة الامتحان النموذجية التي توفر للمشاركين التدريب اللازم لأنواع الأسئلة التي ستطرح خلال الامتحان.

3.2.2 -مشاركة شخص من بنك عوده ش.م.ل. وآخر من الاعتماد اللبناني ش.م.ل. في برامج "Ethics in Finance" الذي أقيم افتراضياً في 15 و16 أيار 2023. والملفت في هذا البرنامج أنّه استقطب اهتمام عدد كبير من المرشحين نظراً لما للأخلاقيات والسلوكيات الحسنة أهمية في القطاع المصرفي والمالي. فتقدّم إليه 77 مرشحاً من مختلف دول العالم تمّ اختيار 18 منهم لحضور أعمال هذه الدورة، اثنان منهم من لبنان كما سبق وأشرنا.

3.2.3 - مشاركة شخص من بنك لبنان والخليج ش.م.ل. لحضور أعمال البرنامج الافتراضي حول "GDPR – Data Protection Officer" والذي أقيم بين 30 أيار و8 حزيران 2023. تقدّم للاشتراك في هذا البرنامج 136 شخصاً من العديد من الدول وتمّ اختيار 18 منهم لمتابعة أعمال الدورة.

3.3 - متابعة نشاطات الشبكة الأوروبيّة للتدريب المصرفي "EBTN":

شاركت مديرية تطوير الموارد البشرية افتراضياً في نشاطات الشبكة الأوروبية للتدريب المصرفي كما يلي.

- محاضرة حول "الكفاءات المستقبلية في الأسواق المالية Future Competences of the Financial Market" في 3 آذار 2023.
- الجمعية العمومية السنوية في 16 حزيران 2023 تلتها محاضرة حول " الأمن السيبراني والابتكار والتعليم في القرن الواحد والعشرين Cybersecurity, Inno-vation & Education in the 21st Century".
- دورة تدريبية افتراضية حول "الاتجاهات الحالية في التمويل المستدام Current Trends in Sustain-able Finance" في 9 تشرين الأول 2023.
- دورة تدريبية افتراضية حول "الثقافة المالية Financial Literacy" في 2 تشرين الثاني 2023.

القسم الرابع

جداول إحصائية

جدول رقم
01

مؤشرات إقتصادية رئيسية

	2019	2020	2021	2022	2023
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار ل.ل)	80273	96906	245572	–	–
معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلّي الاجمالي (%)	(6.8)	(24.6)	2.0	(0.6)	(0.2)
عجز الميزان التجاري (تراكمي– مليون د.أ.)	15508	7765	9754	15562	14529
تغيرات في الموجودات الخارجية الصافية (تراكمي– مليون د.أ.) منها:	(5851)	(10551)	(1960)	(3197)	2237
مصرف لبنان	(3905)	(14274)	(4583)	(3044)	(813)
القطاع المالي	(1946)	3723	2623	(153)	3050

المصادر : إدارة الإحصاء المركزي - مصرف لبنان - المركز الآلي الجمركي - البنك الدولي
إدارة الإحصاء المركزي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الحقيقي للأعوام 2019 و 2020 و 2021
البنك الدولي لمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لعامي 2022 و 2023

( ) تعني أرقاماً سلبية.

جدول رقم
02

الوضع النقدي*

(نهاية الفترة – بمليارات الليرات)

	2020	2021	2022	2023
أوراق نقدية متداولة	29242	41515	73514	50600
ودائع تحت الطلب بالليرة	10914	16422	25266	34850
(م1) = السيولة الجاهزة بالليرة	**40156**	**57937**	**98780**	**85450**
ودائع الادخار بالليرة	27354	21070	17802	15338
(م2) = (م1)+ ودائع الإدخار بالليرة	**67510**	**79007**	**116582**	**100787**
ودائع بالعملات الأجنبية	132022	121729	112620	1061452
سندات دين بالعملات الأجنبية (Bonds)	519	334	369	3966
(م3) = (م2)+ ودائع بالعملات الأجنبية + سندات دين بالعملات الأجنبية	**200052**	**201070**	**229572**	**1166205**
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	27028	22950	18197	252311
ديون صافية على القطاع العام	76290	67506	50842	143251
فروقات قطع	(17383)	(17872)	(19131)	647302
ديون على القطاع الخاص	51964	40669	30038	123712
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	62153	87817	149625	(370)
المجموع	**200052**	**201070**	**229572**	**1166205**

المصدر : مصرف لبنان

( ) تعني أرقاماً سلبية.

* ابتداء من شباط 2023، بات احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار.

* ابتداء من شهر كانون الثاني ٢٠١٧، يرتكز احتساب المجمل النقدي والمقابل له على الميزانية المجمّعة لمؤسسات الإيداع.

جدول رقم
03

المالية العامة

المقبوضات والمدفوعات الإجمالية الفعلية (بمليارات الليرات)

	2017	2018	2019	2020	2021
المقبوضات الإجماليّة	**17524**	**17405**	**16680**	**15342**	**20263**
إيرادات الموازنة	16247	16189	15890	13686	18802
منها: الضريبية	12381	12766	12535	10474	15237
النسبة من المقبوضات الإجمالية (%)	*70.7*	*73.3*	*75.1*	68.3	75.2
مقبوضات الخزينة	1277	1216	790	1656	1461
المدفوعات الإجماليّة	**23186**	**26821**	**25477**	**19425**	**18066**
نفقات الموازنة	21223	24664	23602	17177	15738
منها: رواتب وأجور وتقديمات وتعويضات	8218	9719	10146	9885	9893
النسبة من المدفوعات الإجمالية (%)	*35.4*	*36.2*	*39.8*	50.9	54.8
خدمة الدين العام	7814	8457	8366	3106	2813
النسبة من المدفوعات الإجمالية (%)	*33.7*	*31.5*	*32.8*	16.0	15.6
نفقات أخرى	5191	6488	5090	4186	3032
النسبة من المدفوعات الإجمالية (%)	*22.4*	*24.2*	*20.0*	21.5	16.8
مدفوعات الخزينة	1963	2157	1875	2249	2328
الرصيد العام : الفائض (+)؛ العجز (−)	**−5662**	**−9416**	**−8797**	**−4083**	**2197**
الرصيد الأوّلي: الفائض (+)؛ العجز (−)	**2152**	**-959**	**-431**	**-977**	**5010**

المصدر : وزارة المالية

جدول رقم
04

تطور الدين العام
(نهاية الفترة)

	القيمة (مليار ليرة)					الحصة من المجموع (٪)				
	2019	2020	2021	2022	ك2 2023	2019	2020	2021	2022	ك2 2023
الدين العام الاجمالي	**138150**	**144108**	**151309**	**153484**	**154467**	***100.0***	***100.0***	***100.0***	***100.0***	***100.0***
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		*4.3*	*5.0*	*1.4*	*0.6*					
الدين بالليرة اللبنانية	**87279**	**89762**	**93247**	**91169**	**91795**	***63.2***	***62.3***	***61.6***	***59.4***	***59.4***
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		*2.8*	*3.9*	*(2.2)*	*0.7*					
أ- مصرف لبنان	50717	55079	58002	57403	57022	*36.7*	*38.2*	*38.3*	*37.4*	*36.9*
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		*8.6*	*5.3*	*(1.0)*	*(0.7)*					
ب- المصارف	25316	23157	21200	15575	15559	*18.3*	*16.1*	*14.0*	*10.1*	*10.1*
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		*(8.5)*	*(8.5)*	*(26.5)*	*(0.1)*					
ج- القطاع غير المصرفي	11246	11526	14045	18191	19214	*8.1*	*8.0*	*9.3*	*11.9*	*12.4*
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		*2.5*	*21.9*	*29.5*	*5.6*					
الدين بالعملات الأجنبية	**50871**	**54346**	**58062**	**62315**	**62672**	***36.8***	***37.7***	***38.4***	***40.6***	***40.6***
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		*6.8*	*6.8*	*7.3*	*0.6*					
منه سندات اليوروبندز (أساس+ قسيمة+ متأخرات)*	47776	51204	55057	59166	59523					
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*7.2*	*7.5*	*7.5*	*0.6*					
ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي	15677	15133	19238	26445	28707					
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)		*(3.5)*	*27.1*	*37.5*	*8.6*					

المصدر : مصرف لبنان

( ) تعني أرقاماً سلبية.

* المتأخرات ابتداءً من العام 2020 بعد توقّف الدولة عن سداد سندات اليوروبندز في آذار 2020.

جدول رقم
05

التطور السنوي لمحفظة سندات الخزينة اللبنانية بالليرة
(نهاية الفترة)

	القيمة (مليار ليرة)												اجمالي المحفظة (مليار ليرة)	متوسط الفائدة المثقلة * (٪)	متوسط الأجل المثقل* (أيام)
	٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ شهراً	٢٤ شهراً	٣٦ شهراً	٦٠ شهراً	٨٤ شهراً	٩٦ شهراً	١٢٠ شهراً	١٤٤ شهراً	١٨٠ شهراً				
2019	26	72	939	3299	9086	20086	15555	1832	30312	3076	1417		85700	6.44	1772
2020	37	137	1039	1910	6714	21631	18741	67	33372	3076	1417		88141	6.52	1693
2021	151	286	1293	2492	5599	21841	20839	_	34622	3076	1417		91616	6.55	1513
2022	205	410	3955	4169	5570	17310	19047	_	34565	3076	1417		89724	6.42	1275
2023	237	1138	8489	5726	7520	12496	16739	_	32951	3076	1417		89789	6.30	1024

مصدر المعلومات الأولية : مصرف لبنان

* تمّ التثقيل على أساس حصة كل فئة من مجموع المحفظة.

جدول رقم
06

تطوّر أسعار صرف بعض العملات الأجنبية والعربية إزاء الليرة اللبنانية

باللیرات اللبنانية	2019	2020	2021	2022	2023
السعر في نهاية الفترة					
الدولار الاميركي	1507.5	1507.5	1507.5	1507.5	15000
الليرة الاسترلينية	1977.99	2048.54	2022.91	1813.97	19207.5
الفرنك السويسري	1551.09	1706.67	1639.48	1628.67	17942.58
اليورو	1686.89	1851.21	1701.52	1603.83	16695
الين الياباني	13.81	14.61	13.11	11.27	106.6
الليرة السورية	3.45	1.2	0.6	0.6	1.15
الريال السعودي	401.86	401.79	401.53	401.09	3999.68
الدينار الكويتي	4971.97	4949.11	4980.18	4920.04	48844.02

المصدر : مصرف لبنان

جدول رقم
07

متوسط معدلات الفوائد في المصارف التجارية (٪)

	معدلات الفائدة على الليرة		معدلات الفائدة على الدولار		معدل القروض بين المصارف في نهاية الفترة	معدل الليبور 3 أشهر على الدولار الأميركي	معدل SOFR
	المدينة	الدائنة	المدينة	الدائنة			
ك1 2019	9.09	7.36	10.84	4.62	40.00	1.91	
ك1 2020	7.77	2.64	6.73	0.94	3.00	0.23	
ك1 2021	7.14	1.09	6.01	0.19	3.00	0.21	
ك2 2022	6.40	1.03	6.15	0.18	3.00	0.26	0.05
شباط 2022	5.69	0.99	5.50	0.17	3.00	0.43	0.05
آذار 2022	5.58	0.87	5.72	0.16	3.00	0.84	0.16
نيسان 2022	6.01	0.88	6.11	0.15	3.00	1.11	0.29
أيار 2022	5.13	0.78	5.06	0.13	3.06	1.48	0.72
حزيران 2022	5.36	0.74	5.28	0.09	3.00	2.01	1.10
تموز 2022	5.09	0.54	4.74	0.12	2.11	2.61	1.61
آب 2022	4.85	0.60	5.51	0.10	3.00	2.95	2.28
أيلول 2022	5.09	0.66	4.61	0.09	3.00	3.45	2.51
ت1 2022	5.00	0.70	5.11	0.10	3.16	4.14	3.04
ت2 2022	5.30	0.65	4.35	0.07	3.00	4.65	3.72
ك1 2022	4.56	0.60	4.16	0.06	15.00	4.74	4.07
ك2 2023	5.61	0.73	5.38	0.09	19.74	4.81	4.30
شباط 2023	4.75	0.71	5.17	0.09	19.85	4.89	4.54
آذار 2023	5.61	0.63	4.04	0.07	9.94	5.05	4.64
نيسان 2023	3.07	0.59	2.46	0.08	19.96	5.26	4.81
أيار 2023	3.53	0.84	2.30	0.09	49.84	5.38	5.02
حزيران 2023	4.24	0.67	2.02	0.05	64.00	5.53	5.06
تموز 2023	3.60	0.81	2.61	0.08	120.40	5.58	5.09
آب 2023	3.77	0.41	2.40	0.03	100.34	5.64	5.30
أيلول 2023	4.36	0.49	3.15	0.03	42.29	5.66	5.31
ت1 2023	3.34	1.02	3.70	0.05	74.49	5.66	5.31
ت2 2023	3.29	1.41	3.08	0.05	15.92	5.64	5.32
ك1 2023	3.97	0.55	1.95	0.03	60.05	5.63	5.34

المصادر : مصرف لبنان - Global Rates.com

جدول رقم
08

الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية
(نهاية الفترة – مليار ل.ل.)

البيان	2020	2021	2022	2023 *
الموجودات				
الموفورات	**168142**	**168501**	**165536**	**1261743**
أوراق نقدية	1664	4224	6552	7388
ودائع لدى مصرف لبنان	166477	164277	158984	1254356
ديون على القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي)	**48288**	**37506**	**27150**	**110105**
بالليرات اللبنانية	19674	16455	13778	11212
بالعملات الأجنبية	28614	21051	13372	98893
ديون على القطاع العام	**31745**	**25215**	**17383**	**44887**
منها: سندات بالليرة	17266	18258	12707	11436
سندات بالعملات	14157	6661	4423	32872
ديون مختلفة	322	296	253	579
موجودات خارجية	**21140**	**18253**	**15184**	**139286**
ديون على القطاع الخاص غير المقيم	6235	4275	3078	14714
ديون على مصارف غير مقيمة	7110	6919	6333	66906
موجودات خارجية أخرى* *	7795	7058	5773	57666
القيم الثابتة	**7594**	**7356**	**20690**	**116872**
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	**2445**	**2954**	**4210**	**44324**
موجودات غير مصنفة	**4120**	**3763**	**4699**	**11522**
المجموع	**283474**	**263547**	**254853**	**1728740**
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي)	**168519**	**158178**	**154248**	**1104207**
ودائع بالليرة	37779	37099	42336	49198
ودائع بالعملات الأجنبية	130740	121079	111912	1055009
ودائع القطاع العام	**8264**	**7538**	**7055**	**18272**
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	**41233**	**36996**	**35270**	**317048**
بالليرات اللبنانية	3403	3072	3038	2852
بالعملات الأجنبية	37830	33924	32233	314196
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	**9924**	**7343**	**6501**	**43270**
سندات دين	**813**	**595**	**417**	**4395**
الأموال الخاصة	**30045**	**26811**	**27569**	**76374**
أموال خاصة أساسية	28026	25321	20925	53759
أموال خاصة مساندة	2019	1490	6643	22615
مطلوبات غير مصنفة	**24675**	**26085**	**23793**	**165173**
المجموع	**283474**	**263547**	**254853**	**1728740**

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداء من شباط 2023، بات احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار.

** تشمل النقد والودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة، ومحفظة الموجودات المالية لغير المقيمين وموجودات خارجية أخرى.

جدول رقم
09

تطور الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية وأبرز بنودها

(نهاية الفترة – مليار ل.ل.)

	2020	2021	2022	2023 *
إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم *التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)*	209753	195174 *(7.0)*	189519 *(2.9)*	1421255
إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم *التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)*	54523	41781 *(23.4)*	30228 *(27.7)*	124819
ديون على القطاع العام *التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)*	31745	25215 *(20.6)*	17383 *(31.1)*	44887
ديون على مصارف غير مقيمة *التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)*	7110	6919 *(2.7)*	6333 *(8.5)*	66906
ودائع المصارف لدى مصرف لبنان *التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)*	166477	164277 *(1.3)*	158984 *(3.2)*	1254356
الأموال الخاصة *التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)*	30045	26811 *(10.8)*	27569 *2.8*	76374
إجمالي الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية *التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)*	283474	263547 *(7.0)*	254853 *(3.3)*	1728740

المصدر : مصرف لبنان

( ) تعني ارقاماً سلبية.

* ابتداءً من شباط 2023، بات احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار.

جدول رقم
10

تطور الودائع والتسليفات المصرفية

(نهاية الفترة)

بالليرات اللبنانية (مليار ليرة)	2020	2021	2022	2023
ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	41182	40171	45377	52050
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(2.5)*	*13.0*	*14.7*
تسليفات للقطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	22030	18277	14906	11388
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(17.0)*	*(18.4)*	*(23.6)*
التسليفات على الودائع %	*53.5*	*45.5*	*32.8*	*21.9*
بالعملات الاجنبية (مليون دولار أميركي)				
ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	111821	102821	95619	91280
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(8.0)*	*(7.0)*	*(4.5)*
تسليفات للقطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	21554	15591	10164	7562
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(27.7)*	*(34.8)*	*(25.6)*
التسليفات على الودائع %	*19.3*	*15.2*	*10.6*	*8.3*

المصدر : مصرف لبنان

( ) تعني ارقاماً سلبية.

* ابتداءً من شباط 2023، بات احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار.

جدول رقم
11

التوزّع الجغرافي للودائع المصرفية

(نهاية الفترة – بالنسبة المئوية)

المناطق	حسب المنطقة		حسب المودعين	
	كانون الأول 2022	كانون الأول 2023	كانون الأول 2022	كانون الأول 2023
بيروت وضواحيها	66.79	66.64	50.73	54.27
جبل لبنان	14.52	14.34	17.97	16.07
البقاع	4.88	5.07	8.13	7.81
لبنان الجنوبي	7.21	7.38	11.06	10.42
لبنان الشمالي	6.6	6.57	12.11	11.43
المجموع	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**

المصدر : مصرف لبنان

التوزّع الجغرافي للتسليفات المصرفية

(نهاية الفترة – بالنسبة المئوية)

المناطق	حسب المنطقة		حسب المودعين	
	كانون الأول 2022	كانون الأول 2023	كانون الأول 2022	كانون الأول 2023
بيروت وضواحيها	77.12	84.97	55.91	56.52
جبل لبنان	10.98	7.45	16.58	14.59
البقاع	3.48	1.97	7.17	7.35
لبنان الجنوبي	3.74	2.87	8.57	8.76
لبنان الشمالي	4.68	2.74	11.77	12.78
المجموع	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**

المصدر : مصرف لبنان

جدول رقم
12

توزّع عدد المستفيدين من التسليفات حسب شرائحها

(نهاية الفترة – بالنسبة المئوية)

	كانون الأول 2022		كانون الأول 2023	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
دون 5 ملايين ليرة	163603	68.49	90055	55.01
بين 5 و25 مليون ليرة	17667	7.40	15701	9.59
بين 25 و100 مليون ليرة	21093	8.83	20285	12.39
بين 100 و500 مليون ليرة	31930	13.37	27896	17.04
بين 500 و1000 مليون ليرة	1949	0.82	2919	1.78
بين 1000 و5000 مليون ليرة	1682	0.70	4304	2.63
بين 5000 و10000 مليون ليرة	371	0.16	923	0.56
فوق 10000 مليون ليرة	584	0.24	1634	1.00
المجموع العام	**238879**	**100.00**	**163717**	**100.00**

المصدر : مصرف لبنان

توزّع قيم التسليفات حسب شرائحها

(نهاية الفترة – مليار ليرة، ونسبة مئوية)

	كانون الأول 2022		كانون الأول 2023	
	القيمة	النسبة (٪)	القيمة	النسبة (٪)
دون 5 ملايين ليرة	1166	2.96	644	0.37
بين 5 و25 مليون ليرة	610	1.55	561	0.32
بين 25 و100 مليون ليرة	1559	3.95	1,471	0.83
بين 100 و500 مليون ليرة	5815	14.74	5,362	3.04
بين 500 و1000 مليون ليرة	1311	3.32	2,059	1.17
بين 1000 و5000 مليون ليرة	3677	9.32	9,559	5.42
بين 5000 و10000 مليون ليرة	2659	6.74	6,363	3.61
فوق 10000 مليون ليرة	22650	57.42	150,390	85.25
المجموع العام	**39447**	**100.00**	**176409**	**100.00**

المصدر : مصرف لبنان

ابتداءً من شباط 2023، بات احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار.

جدول رقم
13

توزّع تسليفات القطاع المالي على القطاعات الإقتصادية في نهاية الفترة
(2023 - 2019)

القطاع الإقتصادي	مليار ليرة				
	2019	2020	2021	2022	2023
الزراعة	1136	839	800	541	2605
الصناعة	9672	6529	5688	4578	20697
المقاولات والبناء	14898	9471	8569	7312	43134
التجارة والخدمات	29622	20200	16853	13180	63486
الوساطة المالية	3725	2703	2285	1982	12042
مختلف	2584	1807	1593	1299	6281
الأفراد	28142	22844	16404	10555	28164
المجموع	**89779**	**64393**	**52192**	**39447**	**176409**

المصدر : مصرف لبنان

ابتداءً من 2023\2\1، أصبح سعر الصرف الرسمي 15000 ل.ل./دولار. بدلاً من 1507.5 ل.ل./دولار.

القطاع الإقتصادي	الحصة من المجموع				
	2019	2020	2021	2022	2023
الزراعة	1.27	1.30	1.53	1.37	1.48
الصناعة	10.77	10.14	10.90	11.61	11.73
المقاولات والبناء	16.59	14.71	16.42	18.54	24.45
التجارة والخدمات	32.99	31.37	32.29	33.41	35.99
الوساطة المالية	4.15	4.20	4.38	5.02	6.83
مختلف	2.88	2.81	3.05	3.29	3.56
الأفراد	31.35	35.48	31.43	26.76	15.97
المجموع	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**

المصدر : مصرف لبنان

جدول رقم
14

الشيكات المتقاصّة بالليرة اللبنانية

(العدد بالآلاف والقيمة بمليارات الليرات)

	العدد					القيمة				
	2019	2020	2021	2022	2023	2019	2020	2021	2022	2023
المجموع	4636	2857	1517	862	340	33384	30055	28098	40923	65938

المصدر : مصرف لبنان

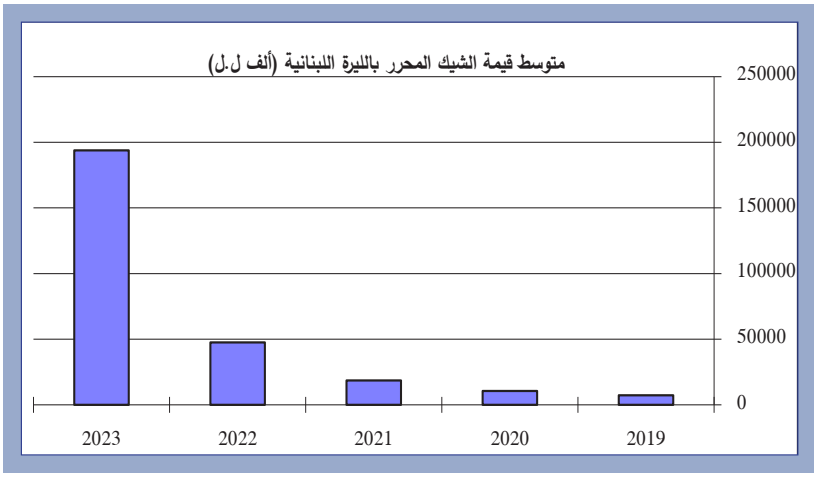

جدول رقم
15

الشيكات المتقاصّة بالعملات الأجنبية

(العدد بالآلاف والقيمة بملايين الدولارات)

	العدد					القيمة				
	2019	2020	2021	2022	2023	2019	2020	2021	2022	2023
المجموع	5294	2994	1623	695	94	34826	33881	17779	10288	3292

المصدر : مصرف لبنان

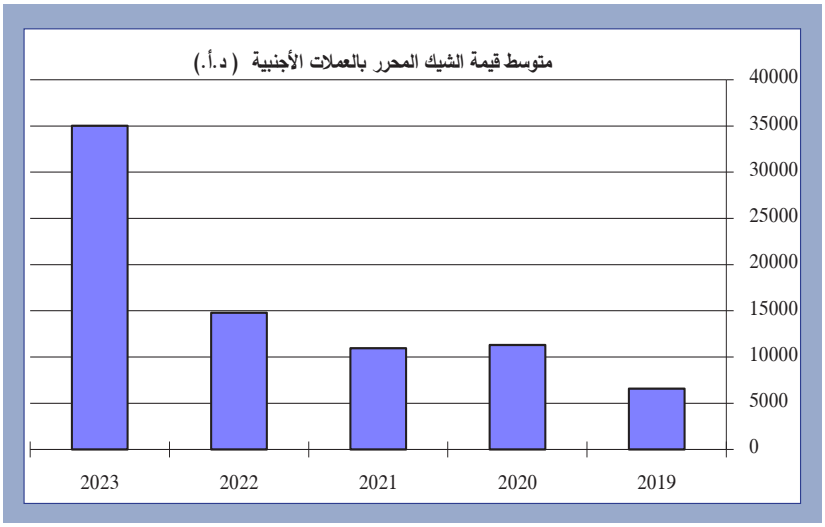

جدول رقم
16

التوزّع الجغرافي لفروع المصارف العاملة في لبنان

	2019	2020	2021	2022	2023
عدد المصارف	**63**	**63**	**61**	**61**	**60**
تجارية	47	47	46	46	46
أعمال	16	16	15	15	14
عدد فروع المصارف التجارية العاملة	**1058**	**992**	**893**	**782**	**695**
بيروت وضواحيها	562	524	465	406	365
جبل لبنان	211	198	179	162	139
الشمال	109	102	93	82	71
الجنوب	109	103	92	81	75
البقاع	67	65	64	51	45

المصدر : مصرف لبنان

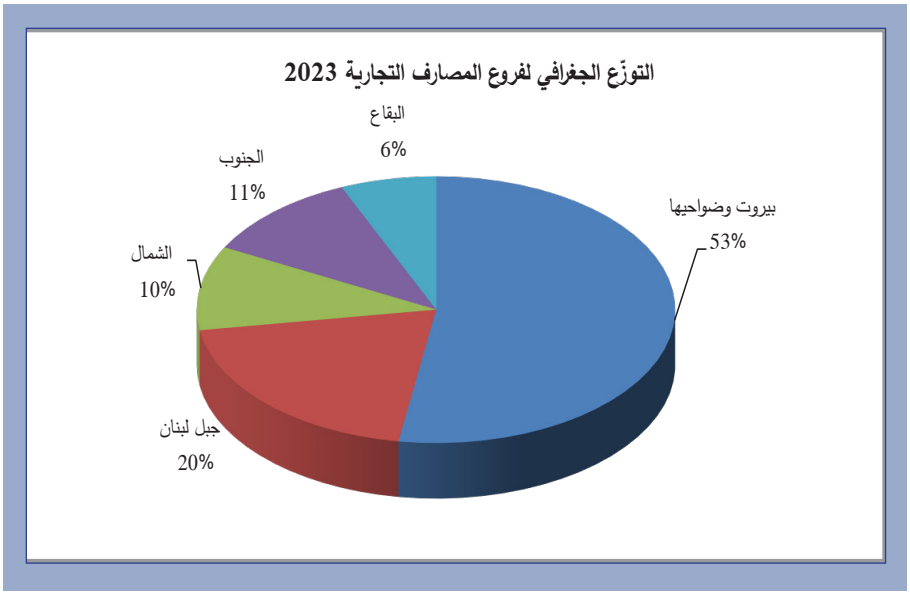

جدول رقم
17

توزّع العاملين في المصارف
2023 - 2018

	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد العاملين في القطاع المصرفي	25908	24886	22325	18815	16520	14860
التغيّر (العدد)		*-1022*	*-2561*	*-3510*	*-2295*	*-1660*
التغيّر (%)		*-3.94*	*-10.29*	*-15.72*	*-12.20*	*-10.05*
التوزّع حسب فئات المصارف						
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	24557	23554	21091	17651	15488	13894
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	513	490	484	440	382	351
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	838	842	750	724	650	615

المصدر : جمعية مصارف لبنان

جدول رقم
18

تطور متوسط راتب العامل الواحد في المصارف 2018 - 2023
(بآلاف الليرات اللبنانية)

العام	متوسط الراتب الشهري	متوسط الراتب الشهري مع التعويضات العائلية والصحية والتعويضات الأخرى	متوسط الراتب الشهري مع جميع التعويضات	الحد الأدنى للأجر في لبنان	متوسط سعر الصرف
2018	4224	5916	6788	675	1507.5
2019	4517	6087	6832	675	1634.0
2020*	4504	6211	6861	675	6705.0
2021**	4824	7265	8134	675	16821.0
2022**	7047	12860	17385	2600	30313.0
2023**	23590	51871	78963	9000	87254.8

المصدر : جمعية مصارف لبنان

* تمّ احتساب الأجور والملحقات لأحد المصارف على أساس المعطيات المتوافرة عن العام 2019.
** تمّ اعتماد متوسط أرقام المصارف التي ملأت الإستمارات في الأعوام 2021 و 2022 و 2023.

جمعية مصارف لبنان

بيروت | الصيفي، شارع غورو | مبنى الجمعية
الرمز البريدي بيروت ٢٠٢٨ ١٢١٢ لبنان
ص.ب. ٩٧٦ بيروت، لبنان
هاتف | فاكس ١/ ٩٧٠٥٠٠ | ٩٦١+

www.abl.org.lb